

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون - تيارت

ميدان: علوم اقتصادية، تجارية وعلوم التسيير

شعبة: العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي ومالي



كلية: العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

من إعداد الطالبة:

بورنان فاطمة الزهراء

تحت عنوان:

أثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي

دراسة قياسية لمجموعة من الدول العربية للفترة (2000-2023)

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

رئيسا

(أستاذ التعليم العالي - جامعة تيارت)

أ. ستي حميد

مشرفا ومقررا

(أستاذ التعليم العالي - جامعة تيارت)

أ. بولعباس مختار

مناقشا

(أستاذ محاضر "أ" - جامعة تيارت)

أ. شداد محمد

السنة الجامعية : 2025/2024

بسم الله الرحمن الرحيم

اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ﴿1﴾ خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ ﴿2﴾ اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ ﴿3﴾
الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ ﴿4﴾ عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ﴿5﴾

الآية 1. 5. من سورة العلق

ملخص

نظرا لأهمية التحرير المالي، ودوره الكبير في تعزيز النمو الاقتصادي، سعت هذه الدراسة لإبراز هذه الأهمية من خلال دراسة قياسية التحرير المالي على النمو الاقتصادي في مجموعة من الدول العربية خلال الفترة (2000-2023)، باستخدام نموذج (*PANEL-ARDL*)، وقد أظهرت النتائج وجود علاقة طويلة الأجل لكل مؤشرات التحرير المالي على النمو الاقتصادي، كما جاء مؤشر المعروض النقدي، ومؤشر القروض الممنوحة للقطاع الخاص بتأثيرات سالبة على النمو الاقتصادي، وتأثير موجب لكل من الاستثمار الأجنبي المباشر، والانفتاح التجاري، وقد أوصت الدراسة بضرورة إصلاح القطاع المالي وتحسين بيئة الاستثمار أكثر في الدول العربية.

كلمات مفتاحية: التحرير المالي، النمو الاقتصادي، *PANEL ARDL*

Abstract:

Given the importance of financial liberalization and its major role in enhancing economic growth, this study sought to highlight this importance through a econometric study of financial liberalization on economic growth In a group of Arab countries during the period (2000-2023), using the (*PANEL-ARDL*) model. The results showed a long-term relationship between all indicators of financial liberalization and economic growth. The money supply index and the private sector credits index had negative effects on economic growth, and a positive effect for both foreign direct investment and trade openness. The study recommended the need to reform the financial sector and improve the investment environment further in Arab countries.

Keywords: Financial Liberalization; Economic growth; *PANEL ARDL*

شكر وتقدير

الحمد لله منير الدرب ملهم الصبر الحمد لله
الذي أنعم علينا بنعمة العلم نشكر الله عز وجل
الذي

مكننا من تخطي المصاعب وإعانتنا على إتمام
هذا العمل على أحسن حال الحمد لله الذي هدانا
لهذا والصلاة والسلام على خير الأنام رسول الله.
يطيب لنا أن نتقدم بجزيل الشكر وفائق
التقدير والامتنان إلى الدكتور المشرف
بولعباس المختار

لتفضله الإشراف على هذه المذكرة والشكر
الجزيل لمجهوداته لإنجاح هذه المذكرة.
كما لا ننسى أن نتقدم بالشكر أيضا لأعضاء
اللجنة على قبولهم مناقشة هذه الرسالة.
كما نشكر كل من ساهم في هذا العمل ومد لنا
يد العون من قريب أو بعيد.

الإهداء

إلى الظهر المنحني الذي إعتليته يوما لأرى
مباهج الدنيا والمسرات والذي حفظه الله

إلى العيون التي حاكت من خيوط الدجى وشاحا
نوريا يبدد خوفي من الظلمات أُمي،

إلى من أخذوا بيدي لألج أبواب النور وأجتاز
جسر المعضلات أستاذتي،

والى من أشد بهم أزمري اخواني واخواتي

والي كل من يقنع بفكرة ويدعوا إليها ويعمل
على تحقيقها

لا يقصد بها إلا وجه الله ومنفعة الناس في كل
مكان وزمان

اللهم اجعل هذا العمل صدقة جارية في ميزان
حسنات والدينا

الفهرس

ملخص

شكر وتقدير

الاهداء

الفهرس

مقدمة..... أ

الفصل الأول

مفاهيم عامة حول التحرير المالي والنمو الاقتصادي

تمهيد: 2

المبحث الأول: مفهوم التحرير المالي وتطوره 3

1- مفهوم التحرر المالي..... 3

2- عناصر التحرر المالي 4

المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي: 7

1- مفهوم النمو الاقتصادي وأنواعه..... 7

2- محددات وقياس النمو الاقتصادي 10

3- نظريات واستراتيجيات النمو الاقتصادي 14

المبحث الثالث: الإطار النظري للعلاقة بين التحرير المالي والنمو الاقتصادي : 19

1- الأسس النظرية لعلاقة التحرير المالي بالنمو الاقتصادي: 19

2- قنوات تأثير التحرير المالي على النمو الاقتصادي: 21

3- التحرر المالي واثره على النمو الاقتصادي: 24

الفصل الثاني:

دراسة قياسية لأثر التحرر المالي على النمو الاقتصادي

31.....	تمهيد
32.....	المبحث الأول: السلاسل الزمنية
32.....	المطلب الأول: ماهية السلسلة الزمنية:
33.....	المطلب الثالث: مفهوم منهجية PANEL ARDL
35.....	المبحث الثاني: تحليل ومناقشة النتائج
70.....	الخاتمة:
74.....	قائمة المصادر والمراجع
	الملاحق

ص	الجدول
49	جدول رقم (01): نتائج اختبار "CD-test" للكشف عن الارتباط بين متغيرات الدراسة
49	جدول رقم (02): نتائج اختبار التجانس حسب (Pesaran, Yamagata)
50	جدول رقم (03): نتائج اختبار جذر الوحدة حسب (Pesaran, 2007)
51	جدول رقم (04): نتائج اختبار التكامل المشترك حسب (Westerlund, 2007)
52	جدول رقم (05): نتائج اختبارات المفاضلة بين MG و PMG
53	جدول رقم (06): نتائج اختبارات المفاضلة بين PMG و DFE
53	جدول رقم (07): نتائج تقدير نموذج (PMG)

ص	الشكل
10	الشكل رقم 01: اشكال النمو الاقتصادي
36	الشكل رقم 02: مخطط هيكل الاختبارات القياسية
55	الشكل رقم 03: نسب تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي GDPC
56	الشكل رقم 04: مؤشر المعروض النقدي $FBV (M2 / GDP)$
59	الشكل رقم 05: نسب الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي (FDI)
62	الشكل رقم 06: نسب إجمالي القروض الممنوحة للقطاع الخاص من الناتج المحلي الإجمالي (CPS)
65	الشكل رقم 07: الانفتاح التجاري، يتم حساب مؤشر الانفتاح التجاري عن طريق قسمة إجمالي الصادرات والواردات على الناتج المحلي الإجمالي (OPEN)

مقدمة

في ظل التحولات الاقتصادية العالمية المتسارعة والانفتاح المتزايد على الأسواق الدولية، أصبح التحرير المالي أحد الركائز الأساسية التي تُبنى عليها استراتيجيات التنمية الاقتصادية المستدامة في العديد من الدول. ويُقصد بالتحرير المالي مجموعة من الإصلاحات والسياسات التي تهدف إلى تقليص التدخلات الحكومية المباشرة وغير المباشرة في الأنشطة المالية والنقدية، وترك مساحة أوسع للآليات السوقية لتحديد أسعار الفائدة وتخصيص الموارد المالية بكفاءة أعلى. ويشمل ذلك تحرير سوق رأس المال، وفتح المجال أمام المنافسة بين المؤسسات المالية، وتحقيق الشفافية في عمليات التداول، وتقليل القيود على حركة رؤوس الأموال المحلية والأجنبية. وقد ارتبطت هذه الإصلاحات بتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة في عدد من الاقتصادات الناشئة، حيث ساهمت في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتحسين كفاءة القطاع المالي، وزيادة السيولة في الأسواق، وتوجيه التمويل نحو المشاريع الإنتاجية ذات العائد المرتفع.

وفي سياق التحولات الاقتصادية العالمية المتسارعة والانفتاح المتزايد خلال العقدين الماضيين (2000-2023)، برز التحرير المالي كاستراتيجية محورية تسعى إليها العديد من الدول العربية لتحفيز النمو الاقتصادي وتعزيز التنمية المستدامة.

الاشكالية

يُعد النمو الاقتصادي هدفًا أساسيًا تسعى جميع الدول إلى تحقيقه، وذلك من خلال البحث عن الوسائل التي تُساعد على تحقيقه. ويُعدّ التحرير المالي من أهم هذه الوسائل، إذ يُساعد على تحسين كفاءة تخصيص رأس المال، وجذب الاستثمارات الأجنبية، وبالتالي تحفيز النمو الاقتصادي. ومع توجه الدول العربية نحو التحرير المالي لدعم النمو، ما هو أثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي في مجموعة الدول العربية محل الدراسة؟

الأسئلة الفرعية

- كيف تؤثر سياسات التحرير المالي على النمو الاقتصادي؟

- هل هناك علاقة طويلة الأجل بين التحرير المالي ومعدلات النمو الاقتصادي؟
- هل أثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي دال إحصائياً؟

الفرضيات

- تختلف تأثيرات التحرير المالي على النمو الاقتصادي حسب مستوى تطور البنية الاقتصادية والمالية لكل دولة.
- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحرير المالي ومعدلات النمو الاقتصادي، بحيث يؤدي زيادة مستوى التحرير المالي إلى تعزيز النمو الاقتصادي على المدى الطويل.
- يوجد أثر إيجابي ودال للتحرير المالي على النمو الاقتصادي.

دوافع اختيار الموضوع

جاء اختيار موضوع "التحرير المالي والنمو الاقتصادي" نظراً لأهميته البالغة في تحديد مسار التنمية الاقتصادية في العديد من الدول، خاصة في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية والتحول نحو الانفتاح المالي. كما أن هناك خلافاً في وجهات النظر حول آثار التحرير المالي، حيث ترى بعض الدراسات أنه محرك أساسي للنمو، بينما ترى أخرى أنه قد يكون سبباً في تفاقم الفجوة الاجتماعية وعدم الاستقرار المالي.

من هنا، جاءت الحاجة لإجراء دراسة تحليلية ميدانية تتناول العلاقة بين التحرير المالي والنمو الاقتصادي باستخدام أدوات تحليلية حديثة مثل نموذج $PANEL\ ARDL$ ، وذلك لتوفير أدلة تساعد صانعي القرار في تصميم سياسات مالية أكثر فاعلية واستدامة.

أهمية الدراسة

تتأتى أهمية الدراسة من عدة جوانب:

- تقدم الدراسة مرجعاً نظرياً شاملاً حول مفاهيم التحرير المالي وعلاقته بالنمو الاقتصادي، وتستعرض مختلف النظريات والاستراتيجيات المتعلقة بالنمو الاقتصادي.
- تساعد الدراسة في تقييم فعالية سياسات التحرير المالي في دعم النمو الاقتصادي، مما يسهم في إرشاد صانعي القرار نحو أفضل السياسات المالية والاقتصادية.
- تأتي الدراسة في وقت تمر فيه العديد من الدول بتحديات اقتصادية تتطلب إعادة النظر في سياسات التحرير المالي وتطويرها بما يتماشى مع المتغيرات المحلية والدولية.

أهداف الدراسة

تسعى الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

- تقديم تعريف شامل لمفهوم التحرير المالي وأهدافه وعناصره الأساسية.
- تحليل محددات النمو الاقتصادي وأنواعه ونظرياته المختلفة.
- دراسة الإطار النظري للعلاقة بين التحرير المالي والنمو الاقتصادي.
- تقديم توصيات سياسية قائمة على الأدلة تساعد في تعزيز فعالية سياسات التحرير المالي.

المنهج المتبع في الدراسة

اعتمدت الدراسة منهجاً تحليلياً كمياً، وذلك من خلال استخدام مجموعة من الأدوات الإحصائية وال econometric models لاختبار العلاقة بين التحرير المالي والنمو الاقتصادي، وشمل ذلك:

صعوبات الدراسة

ورغم الجهود المبذولة، واجهت الدراسة عدداً من الصعوبات منها:

- صعوبة الحصول على بيانات دقيقة وحديثة عن بعض المتغيرات الخاصة بالتحرير المالي، خاصة في بعض البلدان النامية.
- الاختلاف في طرق قياس المتغيرات بين الدول، مما يصعب عملية المقارنة أو بناء مؤشر موحد.

- وجود عوامل خارجية غير مدرجة في النموذج مثل الأزمات السياسية والاقتصادية العالمية التي قد تؤثر على العلاقة بين التحرير المالي والنمو الاقتصادي.
- تعقيد النماذج الإحصائية المستخدمة في الدراسة، والتي تتطلب خبرة عالية في التعامل مع برامج التحليل الإحصائي.

الدراسات السابقة:

الدراسة الاولى: فاطمة الزهراء طلحوي 2018 بعنوان "أثر التحليل المالي على أداء القطاع البنكي الجزائري دراسة قياسية (2000-2016)"

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين مجموعة من المتغيرات الكمية والنوعية والأداء المالي للشركات المدرجة في البورصة خلال الفترة من 2000 إلى 2016، باستخدام نموذج الانحدار التكيفي الطويل (ARDL) كأداة إحصائية متقدمة لفحص التوازن طويل الأمد والتكامل بين المتغيرات. تعتمد الدراسة على بيانات سنوية مستمدة من التقارير المالية لتلك الشركات بالإضافة إلى مؤشرات اقتصادية كلية مثل التضخم ومعدلات الفائدة، بهدف الإجابة عن أسئلة بحثية محورية تتناول مدى تأثير السيولة والمتغيرات الاقتصادية الكلية على أداء الشركات، وما إذا كان نموذج ARDL يُعتبر أداة تحليلية فعالة في هذا السياق. كما تسعى الدراسة إلى إبراز أهمية استخدام النماذج الكمية المتقدمة في فهم التغيرات التي تطرأ على الأداء المالي وتقديم توصيات عملية لإدارة الشركات وصناع القرار.

الدراسة الثانية: السعيد رندة بوخلط نسرين 2019-2020 بعنوان "أثر التحرير المالي على الكفاءة المصرفية دراسة حالة بنك الوطني الجزائري وكالة -تقريت-

هدفت هذه الدراسة الى توضيح مدى اثر التحرير المالي على الكفاءة المصرفية في البنوك التجارية و تضمنت هذه الدراسة بنك واحد و المتمثل في بنك الوطني الجزائري، بالاعتماد على التحليل الاحصائي لآراء عدد من عمال البنك الوطني الجزائري وكالة تقريت- و لقد حاولت الدراسة على التعرف على مدى تأثير التحرير المالي على الكفاءة المصرفية تم اختبار صحة العلاقة بين التحرير المالي و الكفاءة المصرفية في بنك الوطني الجزائري، و قد توصلت من خلال الدراسة الميدانية الى ان السياسية التي

اتبعتها البنوك التجارية كان لها اثر فعال و إيجابي على الكفاءة المصرفية ويظهر ذلك من خلال حسن ادارة الاصول و الخصوم و حسن ادارة السيولة وتحقيق اعلى عائد و التقليل المخاطر.

الدراسة الثالثة: نورة زيان بعنوان قياس أثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL خلال الفترة 1990-2015

تهدف هذه الورقة البحثية لقياس أثر تطبيق سياسة التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر وذلك باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL لتحليل التكامل المشترك المطورة من قبل (Pesaran, 2001) et AL، ودلت النتائج على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل وذات معنوية بين مؤشرات التحرير المالي والنمو الاقتصادي، غير أن تحليل النتائج في المدى الطويل تبين أن سياسة التحرير المالي المتبعة في الجزائر منذ صدور قانون النقد والقرض 90-10 سنة 1990 لم تحقق نتائج مقبولة في تفعيل دور المنظومة المالية والمصرفية في الرفع من تعبئة الموارد المالية بغية تحقيق التنمية الاقتصادية، وأن التحسن الملاحظ في المؤشرات المالية ومعدلات النمو الاقتصادي راجع إلى عوامل أخرى كارتفاع أسعار المحروقات.

أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

فهي تكمن في طبيعة المتغير التابع الذي تركز عليه كل دراسة؛ تناولت الدراسة الحالية بشكل مباشر العلاقة بين التحرير المالي ومعدلات النمو الاقتصادي باستخدام نموذج Panel ARDL مع تقنيات متقدمة مثل PMG و MG و DFE، بينما ركزت الدراسة الأولى على أداء القطاع البنكي، والثانية على الكفاءة المصرفية عبر بيانات ميدانية محدودة. كما تختلف الدراسة الحالية عن سابقتها من حيث المنهجية التفصيلية الشاملة، حيث قامت بتطبيق مجموعة كاملة من الاختبارات التشخيصية مثل اختبار الارتباط بين المقاطع العرضية (CD-test)، واختبار التجانس (Pesaran & Yamagata)، واختبار ثبات المعالم واستقرار النموذج، وهو ما لم يتم تطبيقه بشكل شامل في الدراسات السابقة. علاوة على ذلك، فإن الدراسة الحالية تستخدم بيانات سلاسل زمنية ممتدة وتغطي فترة زمنية طويلة (2000-2023)، مع التركيز على قنوات تأثير التحرير المالي على النمو الاقتصادي (مثل المعروض النقدي والاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح التجاري)، بينما كانت بعض الدراسات السابقة محدودة في الفترة

الزمنية أو نوع البيانات المستخدمة. وأخيراً، فإن الدراسة الحالية تعمل على ملء فجوة علمية تتمثل في عدم وضوح العلاقة الديناميكية بين التحرير المالي والنمو الاقتصادي وهو الجانب الذي لم يتم تناوله بعمق في الدراسات السابقة.

الفصل الأول

مفاهيم عامة حول التحرير المالي والنمو الاقتصادي

الفصل الأول: مفاهيم عامة حول التحرير المالي والنمو الاقتصادي

تمهيد:

يعد التحرير المالي من السياسات الاقتصادية الأساسية التي تهدف إلى تعزيز كفاءة النظام المالي وتحفيز النمو الاقتصادي، حيث يُقصد به خفض القيود المفروضة على القطاع المالي، والسماح بدخول المؤسسات المالية الخاصة، وتحرير أسعار الفائدة لتحديد نسبتها وفقاً لآليات السوق. كما يتضمن التحرير المالي تحرير الأسواق المالية وحساب رأس المال، مما يُسهم في زيادة المنافسة وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية. ويطرافق هذا النوع من الإصلاحات مع توقعات بتحقيق نمو اقتصادي أعلى من خلال تحسين تخصيص الموارد وتوفير التمويل اللازم للقطاعات المنتجة. أما النمو الاقتصادي فهو الزيادة المستمرة في الدخل الوطني أو متوسط دخل الفرد، ويُقاس غالباً عبر مؤشرات مثل الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات الاستثمار والادخار. وقد أظهرت العديد من الدراسات أن هناك علاقة إيجابية بين التحرير المالي والنمو الاقتصادي، حيث ساهم تحرير القطاع المالي في تعزيز الادخار والاستثمار، وتحسين بيئة الأعمال، وزيادة حجم التمويل المتاح للأنشطة الإنتاجية، مما انعكس إيجابياً على معدلات النمو الاقتصادي في عدد من الدول النامية والمتقدمة على حد سواء.

الفصل الأول: مفاهيم عامة حول التحرير المالي والنمو الاقتصادي

المبحث الأول: مفهوم التحرير المالي وتطوره

يشكل التحرير المالي أحد أهم السياسات الاقتصادية التي اعتمدتها العديد من الدول في مساعيها نحو تحسين أداء القطاع المالي وتعزيز النمو الاقتصادي. ويمكن تعريف التحرير المالي بأنه مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى تقليص القيود المفروضة على القطاع المالي، وتقليل تدخل الدولة فيه، والسماح بدخول المؤسسات المالية الخاصة، المحلية والأجنبية، وفقا لآليات السوق الحرة. ويعد التحرير المالي جزءاً أساسياً من عمليات الإصلاح الاقتصادي الأوسع التي تشمل تحرير الأسواق، وخصخصة المؤسسات الحكومية، وتحرير أسعار الفائدة، وفتح المجال أمام حركة رؤوس الأموال عبر الحدود.

1- مفهوم التحرر المالي

يعرف التحرر المالي financial liberalization على أنه مجموعه من الاجراءات التي تسعى الى خفض القيود المفروضة على القطاع المالي والتقليل من احتكار الدولة له وفتحه امام المنافسة الداخلية والخارجية وذلك من خلال دفع التحكم بأسعار الفائدة سواء على الودائع أو القروض وخصخصة المؤسسات المالية والتخلي عن سياسة توجيه الائتمان وتخفيض نسبة الاحتياطي القانوني .

ان للتحرر المالي معنيان رئيسيان: أولهما بالمعنى الواسع ويراد به مجموعة الاساليب والاجراءات التي تتخذها الدولة لإلغاء أو تخفيف درجة القيود المفروضة على النظام المالي بغية تعزيز مستوى كفاءته وإصلاحه كلياً. اما مفهومه بالمعنى الضيق يقصد به عملية تحرير عمليات السوق المالية من القيود المفروضة عليها والتي تعيق عملية تداول الأوراق المالية ضمن المستويين المحلي والدولي.

وعرف كل من فيليب و اسانا التحرر المالي على انه يتضمن تحرير حساب رأس المال الأجنبي والقطاع المالي المحلي وقطاع سوق الأوراق المالية. ويشير التحرر المالي على انه أزاله اشكال مختلفة من التدخل الحكومي في الأسواق المالية وتسمح للسوق جوهرياً ليقرر من يحصل على الائتمان. كما أن التحرر المالي يعرف بانه التخلص من القيود الحكومية على تسعير وتخصيص او توجيه الائتمان، وعلى حركة راس المال الدولي العالمي " .

ويعبر التحرر المالي عن محاولة الحكومة من تخفيف القيود المفروضة على النظام المالي والذي يشمل مؤسسات مالية وأسواق مالية وأدوات مالية لغرض تفعيل مشاركتها في النمو الاقتصادي والوصول الى

الفصل الأول: مفاهيم عامة حول التحرير المالي والنمو الاقتصادي

حالة الانفتاح المالي لعمل السوق المالية من حيث تحديد سعر الصرف للعملة الوطنية وحرية تبادل العملات وترك سعر الفائدة ليتحدد وفقا لأليات السوق وبالتالي رسم السياسات النقدية تماشياً مع تلك الحالة المنفتحة للسوق

ويتمثل التحرر المالي على إلغاء القيود والترتيبات والضوابط المفروضة على حركات رؤوس الأموال قصيرة وطويلة الأجل عبر الحدود الوطنية وإعطاء السوق مطلق الفاعلية في عمليات ضمان و توزيع وتخصيص الموارد المالية وتحديد أسعار العمليات المالية طبقاً لقوى العرض والطلب وكذلك ينبغي إلغاء الرقابة المالية الحكومية وبيع البنوك ذات الملكية العامة وإعطاء البنوك والمؤسسات المالية استقلالها التام وعدم فرض أية قيود على حرية الدخول والخروج من صناعة الخدمات المالية¹.

2- عناصر التحرر المالي

أقرت معظم الدراسات السابقة بأنه مهما اختلفت إجراءات وشروط التحرير المالي إلا أنها تشمل ثلاثة جوانب رئيسية وفقاً للمعادلة التالية:

$$FL = \frac{1}{3}LBS + \frac{1}{3}LFM + \frac{1}{3}CAL$$

حيث:

LBS: (تحرير النظام البنكي المحلي Liberalization of the Banking System).

LFM: (تحرير الأسواق المالية Liberalization of Financial Markets).

CAL: (تحرير حساب رأس المال Capital Account Liberalization).

FL : التحرير المالي (Financial Liberalization)

¹محمد جاسم محمد الخفاجي عبد الهادي عبد الله جاسم ، بحث تخرج حول التحرير المالي على النمو الاقتصادي في تركيا في فترة 1990-2015 ،كلية الإدارة و الإقتصاد ،قسم الإقتصاد ،جامعة الموصل، العراق، 2019، ص3

الفصل الأول: مفاهيم عامة حول التحرير المالي والنمو الاقتصادي

2-1-: تحرير النظام البنكي الداخلي :

يشمل تحرير النظام البنكي الداخلي ثلاثة عناصر أساسي

1- تحرير أسعار الفائدة الدائنة والمدينة:

وذلك من خلال الحد من الرقابة على أسعار الفائدة الدائنة والمدينة، والتخلي عن سياسة التحديد الإداري لها، وبالتالي تتحدد حسب قوى السوق.

2- تحرير القروض

ويتحقق ذلك عن طريق الحد من عملية التمييز من خلال توجيه الائتمان نحو القطاعات التي تعتبرها الحكومة أولوية للتمويل على حساب قطاعات أخرى، والحد من وضع سقف ائتمانية على القروض الممنوحة لبعض القطاعات، وبالإضافة لذلك إلغاء أو خفض نسب الاحتياطات الإجبارية المفروضة على البنوك التجارية.

3- تحرير المنافسة البنكية

والذي يتحقق بإلغاء وإزالة القيود والعراقيل التي تعيق إنشاء البنوك الخاصة برأس مال محلي أو أجنبي، وكذلك إلغاء القيود التي تمنع خلق بنوك ومؤسسات مالية متخصصة وشاملة¹.

4- تحرير الأسواق المالية:

يتم ذلك بعدم تقييد حرية المستثمر الأجنبي عند حيازته أو امتلاكه للأصول والأوراق المالية المصدرة باسم جهات محلية في بورصة القيم المنقولة، والحد من إجبار توطين رأس المال وأقساط الأرباح والفوائد؛ أي إلغاء الحواجز أمام خروج الأموال الأجنبية المستثمرة في الداخل والأرباح الناتجة عنه

2-2-: تحرير حساب رأس المال:

ويقصد به العمل على الحد من الرقابة المفروضة على سعر الصرف المطبق على المعاملات المرتبطة بالحساب الجاري وحساب رأس المال، وعدم تدخل السلطات النقدية في تحديد معدل صرف العملة المحلية كذلك يتضمن حرية التدفقات المالية والنقدية بمختلف أشكالها العابرة للحدود. ويركز خبراء صندوق النقد الدولي في هذا الخصوص على أمرين هما:

¹ محمد جاسم محمد الخفاجي عبد الهادي عبد الله جاسم، مرجع سابق، ص 4

الفصل الأول: مفاهيم عامة حول التحرير المالي والنمو الاقتصادي

- أنه من الأفضل البدء في تحرير التدفقات الطويلة الأجل قبل التدفقات القصيرة الأجل، وتحرير الاستثمار الأجنبي المباشر قبل تحرير الاستثمار في المحافظ المالية أو الاستثمار غير المباشر.
- إن التحرير الشامل لمعاملات وتحويلات رأس المال لا يعني التخلي عن كل القواعد والنظم المطبقة على المعاملات بالعملة الأجنبية، إنما يتطلب ضبط الإجراءات المتعلقة بتحويلات العملة الأجنبية التي يجريها غير المقيمين.
- وبناء على درجة تحرير كل جانب من الجوانب الثلاثة السابقة الذكر تحرير النظام البنكي الداخلي، تحرير الأسواق المالية وتحرير حساب رأس المال، يمكن الحكم على درجة التحرير المالي في الاقتصاد ككل بالنسبة لكل دولة¹.

1- أهداف التحرير المالي:

- أن سياسات التحرير المالي تسعى الى تحقيق جملة من الاهداف التي تساهم في تطوير النظام المالي من جهة وزيادة النمو الاقتصادي من جهة أخرى. لذلك تسعى معظم الدول في إطار التحرير المالي لتحقيق الاهداف التالية:
- العمل على تحقيق فعالية أعلى وكفاءة أكبر لعمل الأسواق المالية، وذلك بهدف تعبئة المدخرات المحلية والأجنبية والاستفادة منها في تمويل اقتصادياتها وزيادة معدلات الاستثمار فيها.
 - تسهيل وصول المستثمرين والمقرضين المحليين الى مجالات الاستثمار ومصادر التمويل الدولية ، وكذلك في المقابل تسهيل دخول الشركات الاجنبية والمستثمرين الاجانب في الاسواق المالية المحلية.
 - العمل على تعزيز درجات المنافسة بين الاسواق المالية المختلفة بغية الحصول على أكبر قدر ممكن من رؤوس الأموال الدولية.

¹ فاطمة الزهراء طلحاوي، أثر التحرير المالي على أداء القطاع البنكية و الجزائري دراسة قياسية (2016-2000)، مذكرة دكتوراه، د.م، د في الاقتصاد، تخصص نقود مالية ، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية، وعلوم التسيير ،جامعة أحمد داية ،ادار، الجزائر ،2018، ص36-35

الفصل الأول: مفاهيم عامة حول التحرير المالي والنمو الاقتصادي

- تطوير ادوات السياسة المالية وتوفير البنى التحتية وذلك بتكثيف الضغوط بالنسبة للحكومات لتحسين النظم الإشرافية والتنظيمية والقانونية.
- استعمال خدمات مالية مصرفية في التعاون التجاري الدولي من أجل رفع القيود عن التجارة الخارجية خاصة مع دخول عدة دول نامية الى المنظمة العالمية للتجارة.
- تحرير التحويلات الخارجية مثل تحرير تحويل العملات الاجنبية وحركة رؤوس الأموال خاصة مع التغيرات الاقتصادية التي منها تغيرات اسعار الصرف واسعار الفائدة.
- خلق شروط المنافسة في السوق النقدية والحد من الاحتكارات المالية والمصرفية والتقليل من الحواجز والعراقيل التي تحول دون التوسع في أنشطة البنوك والمؤسسات المالية وتوفير بنية مالية ومصرفية تنافسية الزيادة جلب الادخار وحجم الاستثمار.¹

المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي:

تعد المفاهيم الأساسية الخاصة بموضوع النمو الاقتصادي من أهم الموضوعات التي تناولها الاقتصاديون، إذ يمكن اعتبار النمو الاقتصادي هو هدف من بين الأهداف الأساسية لأي اقتصاد في العالم ككل، وكأحد المقاييس لقياس تطورها.

1- مفهوم النمو الاقتصادي وأنواعه

1-1- مفهوم النمو الاقتصادي

هو العملية المستمرة والتي من خلالها تزيد المقدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني عبر الزمن لرفع مستويات الناتج القومي أو الدخل القومي، ويعرف أيضاً أنه الزيادة في سلم متاحات الإنتاج الناتج عن ارتفاع التوقعات في الموارد أو التطور التكنولوجي.

هو التوسع في الناتج الحقيقي أو التوسع في دخل الفرد من الناتج القومي الحقيقي وهو بالتالي يخفف من عبي ندرة الموارد ويولد زيادة في الناتج القومي الذي يعمل على مواجهة المشاكل الاقتصادية.

ويعرف كذلك بأنه هو حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن ومتوسط الدخل الفردي ممثل بالعلاقة الرياضية التالية:

¹ محمد جاسم محمد الخفاجي عبد الهادي عبد الله جاسم، المرج السابق ص 5

الفصل الأول: مفاهيم عامة حول التحرير المالي والنمو الاقتصادي

متوسط الدخل الفردي = الدخل الكلي / عدد السكان

النمو الاقتصادي لا يعني حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي فقط، بل لابد أن يترتب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقي أي أن معدل النمو الاقتصادي لابد أن يفوق معدل النمو السكاني و على ضوء ذلك يكون¹:

معدل نمو الاقتصاد الوطني = معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي - معدل

1-2- أنواع النمو الاقتصادي

هناك ثلاثة أنواع للنمو الاقتصادي وهي النمو التلقائي والنمو العابر والنمو المخطط، يتم التمييز بين هذه الأنواع كالآتي :

1- النمو الطبيعي التلقائي:

هو ذلك النمو الذي يؤخذ بأسلوب الحرية الاقتصادية بحيث يعتمد على قوى السوق الذاتية في تحقيق التنمية الاقتصادية، بحيث لا مجال لتدخل الدولة، ويعود ذلك لتحقيق قوى العرض والطلب ومتطلبات الاقتصاد التي تساعد على نموه وتنميته ، إذا فالنمو الطبيعي هو ذلك النمو الذي يحدث في صورة عمليات موضوعة في مسارات تاريخية، كما تتعاقب عمليات التاريخ الطبيعي، وقد حدثت ظاهرة النمو الطبيعي تاريخيا بالانتقال من المجتمع الإقطاعي إلى المجتمع الرأسمالي وتتلخص كما يلي:

- التقسيم الاجتماعي للعمل.
- التراكم الأولي لرأس المال.
- سيادة الإنتاج السلعي بغرض المبادلة.
- تكوين السوق الداخلية، بحيث يصبح لكل منتج سوق فيها عرض وطلب.

¹ التجاني بن سالم، دراسة قياسية لآثر الصادرات على النمو الاقتصادي دراسة حالة خلال الفترة (1979-2014) ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر اكايمي ،الطور الثاني،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والعلوم التسير،تخصص اقتصاد قياس، جامعة قاصدي رياح ،ورقلة ،الجزائر ،السنة الجامعية 2016-2017 ص 7-8

الفصل الأول: مفاهيم عامة حول التحرير المالي والنمو الاقتصادي

2- النمو العابر:

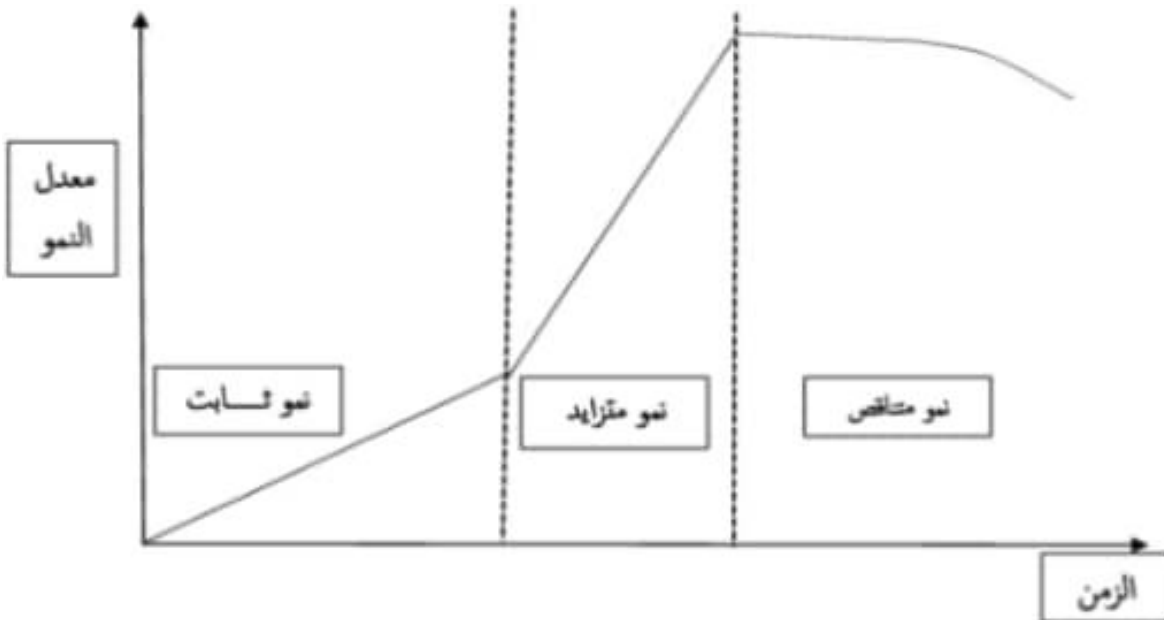
هو ذلك النمو الذي يحصل نتيجة لعوامل طارئة لا تتسم بالثبات ولا القصد عادة تكون خارجية ما تلبث أن تزول ويزول معها النمو الاقتصادي الذي أحدثته، وتقع أكثرية الدول النامية تحت هذا النمط من النمو، كالنمو المحقق نتيجة للارتفاع الأسعار بالنسبة للبلدان التي تعتمد على مورد أساسي كالنفط في الدول النامية مثلا.

3- النمو المستهدف المخطط:

هو ذلك النمو الذي يتحقق كنتيجة لعملية مقصودة، وذلك من خلال وضع الخطط اللازمة لتحقيقه، وترتبط قوة وفعالية هذا النمط ارتباطا وثيقا بقدرات المخططين وواقعية الخطط المرسومة كما ترتبط بفعالية التنفيذ والمتابعة ومشاركة الأعوان الاقتصاديين في الخطط المرسومة.¹

ومن الجدير بالذكر بأن كلا من النمو التلقائي والنمو المخطط هو نمو ذاتي الحركة، في حين أن النمو العابر في معظم الدول النامية هو نمو تابع لا يملك الحركة الذاتية ويمكن القول بأن النمو الذاتي إذا استمر خلال فترة تزيد عن بضعة عقود، يتحول إلى نمو مطرد. ويمكن تقسيم النمو الاقتصادي حسب شكله (سرعة حدوثه) نمو اقتصادي ثابت متزايد ونمو متناقص والشكل البياني التالي يوضح ذلك:

الشكل 1: اشكال النمو الاقتصادي²



الفصل الأول: مفاهيم عامة حول التحرير المالي والنمو الاقتصادي

الملاحظ من خلال الشكل، أن النمو الاقتصادي يمر بثلاث مراحل:

النمو الثابت: كما يسمى أيضا النمو الخطي، يوضح تطور النمو الاقتصادي بصورة منتظمة، أي بمعدل ثابت خلال الزمن.

النمو المتزايد: يبين تطور معدلات النمو الاقتصادي بصفة متزايدة ومتسارعة عبر الزمن.

النمو المتناقص: يبين تطور معدلات النمو الاقتصادي بصفة متناقصة من سنة إلى أخرى.

2- محددات وقياس النمو الاقتصادي

2-1- محددات وقياس النمو الاقتصادي:

• محددات النمو الاقتصادي:

هناك عدة محددات لنمو الاقتصادي في أي مجتمع تكون هي وراء إحداث النمو، وحيث نجد من أهمها:

تراكم الرأس المال، الرأس المال البشري، التقدم التكنولوجي حيث :

أولاً: تراكم الرأس المال :

ويشتمل على كل من الاستثمارات الجديدة في الأرض والمعدات المادية والموارد البشرية فالتراكم الرأس المال ينتج عندما يخصص جزء من الدخل الحالي كادخاره لكي يتم استثماره حتى يزداد النمو الدخل.

وتوالت فيما بعد آراء الاقتصاديين حول مفهوم التراكم الرأس المال وهنا نذكر بفكرة "كينز" الذي ربط مفهوم الرأس المال باستثمار الذي يتم تشغيله في الإنتاج عائداً أو دخلاً في المرحلة لاحقة وهنا ظهر مفهوم الكفاية الحدية لرأس المال .

وبتالي كون رأس المال يعتبر عنصر من عناصر النمو فهو يساعد في توسيع الإنتاج بواسطة الاستثمارات المختلفة المحققة ويمكن أن تجد العلاقة بين الناتج الوطني والرأس المال كما يلي (1) ...

$$y = a.k \dots \dots$$

الفصل الأول: مفاهيم عامة حول التحرير المالي والنمو الاقتصادي

Y: الناتج الوطني

K: الرأس المال

a: تمثل الإنتاجية المتوسطة لرأس المال

وتعطي الإنتاجية المتوسطة لرأس المال بالعلاقة التالية: $y = ad/ak$

ومنه تكتب الصيغة الرياضية لنمو الاقتصادي كما يلي: $Y = a \cdot \Delta k$

2-2- الرأس المال البشري

يعتبر العنصر البشري من بين أهم العوامل التي تؤثر على النمو الاقتصادي في اقتصاد الوطني ويعتمد هذا العنصر على السكان فزيادة السكان في هذه الحالة إنما تعبر عن زيادة عرض العمل مع الأخذ بعين الاعتبار أثر النمو السكاني على مستوى نصيب الفرد من الناتج الوطني أو الدخل الوطني، ويتالي الزيادة في هذا العامل والاستثمار فيه لا بد من التوازن مع مقدار الرأس المال المادي حيث أن الزيادة في إنتاجية العمل هي التي تؤدي إلى الزيادة في معدل النمو الاقتصادي ويمكن أن تعبر عن هذه العلاقة بين العنصرين من خلال المعادلة :

$$Y = I \cdot L \quad (2)$$

Y: الناتج الوطني

L: العمل " المعبر عنه بالرأس المال البشري "

I: تمثل الإنتاجية المتوسطة للعمل، وتساوي الإنتاجية الحدية

وتعطي الإنتاجية المتوسطة لرأس المال بالعلاقة التالية : $I = dy/dL$

ومنه تكتب الصيغة الرياضية لنمو الاقتصادي كما يلي $\Delta Y = I \cdot \Delta L$

2-3- التقدم التكنولوجي:

وهذا يعبر عنه بعض الاقتصاديين أن التقدم التكنولوجي هو العنصر الأهم في النمو الاقتصادي فيفضل التقدم التكنولوجي يمكن إنجاز الأعمال بطرق جديدة ومستحدثة عنه ويرى الاقتصاديون أن التقدم التكنولوجي له ثلاثة أصناف وهي:

➤ التقدم التكنولوجي المحايد أو التكنولوجيا المحايدة.

الفصل الأول: مفاهيم عامة حول التحرير المالي والنمو الاقتصادي

➤ التقدم التكنولوجي (TP) .

➤ التكنولوجيا الموفرة للعمل (LTP).¹

3- قياس النمو الاقتصادي:

يقاس النمو بمجموعة من المؤشرات تذكر أهمها فيما يلي:

1- الدخل الوطني الكلي:

يعتبر حجم الناتج المحلي الإجمالي "GDP" من بين المؤشرات الأكثر استخداماً لقياس النمو الاقتصادي للبلد، كما يعتبر الناتج المحلي الإجمالي GDP هو ، يمكن تعريف الناتج المحلي الإجمالي (Y) من حيث إجمالي الانفاق الإجمالي السنوي للاقتصاد والذي يضم إجمالي الانفاق المحلي وصافي المعاملات الخارجية (الميزان التجاري). يضم إجمالي إنفاق القطاع المحلي: إنفاق القطاع الخاص - الأفراد والعائلات (أي الاستهلاك (C)، إجمالي نفقات قطاع الأعمال أو المؤسسات الاستثمار (I) ومجموع نفقات القطاع العام الانفاق الحكومي (G) صافي المعاملات التجارة الخارجية هي عبارة عن الحجم الكلي للصادرات (X) ناقص الحجم الكلي للواردات (M)، ومن ثم يمكن التعبير عن الناتج المحلي الإجمالي "GDP" بالصيغة التالية: $Y=C+I+G+X-M$ (1)

يحدث النمو الاقتصادي بالتزامن مع حدوث النمو في قطاع من القطاعات المشار إليها سابقاً، والمبينة في المعادلة (1)، حيث تظهر آثار النمو الإجمالي لجميع القطاعات في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي "GDP" مع مرور الوقت

كما اقترح "Mead" استخدام هذا المعيار بدل متوسط نصيب الفرد من الدخل، إلا أنه لم يقبل في الأوساط الاقتصادية لأن زيادته أو نقصانه قد تؤدي إلى نتائج إيجابية أو سلبية، فزيادته لا تعني شيئاً إذا كانت أقل من معدل نمو السكان، كما أن نقصانه بمعدل صغير لا يعني بالضرورة تخلفاً اقتصادياً، إضافة أنه معيار محدود القيمة إذا انتشرت الهجرة من وإلى الخارج.

2- الدخل الوطني الكلي المتوقع

¹ التجاني بن سالم، المرجع السابق ص 8-9

الفصل الأول: مفاهيم عامة حول التحرير المالي والنمو الاقتصادي

حيث أن البعض من الاقتصاديين اقترح قياس النمو على أساس الدخل المتوقع وليس الفعلي، خصوصاً لدى الدول التي تمتلك موارد غنية كامنة معطلة إضافة إلى ما بلغته من تقدم تقني في هذه الحالة يوصي بعض الاقتصاديين أن يؤخذ بعين الاعتبار تلك المقومات عند حساب الدخل.

3- متوسط نصيب الفرد من الدخل أو الناتج

يعتبره الكثير من الاقتصاديين من أكثر المعايير استخداماً وصدقاً، غير أن قياسه وإحصاءه يعرف بعض المشاكل والصعاب لدى الدول النامية، مما يجعل مقارنة المجتمعات به غير دقيقة لاختلاف أسس وطرق القياس والتقدير، كالتي تعتمد في حسابه على إجمالي السكان، أو تلك المعتمدة على السكان العاملين فقط، فحساب الدخل لجميع السكان مفيد من نواحي الاستهلاك، وحسابه لقوة العمل مفيد من نواحي الإنتاج. وفي هذا الشأن يعتقد الاقتصادي "Charles Kindleberger" أن اهتمام التنمية يجب أن يوجه إلى الإنتاجية وليس إلى مستوى المعيشة، وأما جمهور الاقتصاديين فيتمسكون بمعيار متوسط نصيب الفرد من الدخل لكون الهدف النهائي للتنمية هو رفع مستويات المعيشة والرفاهية، حيث¹:

$$\text{معدل النمو} = (\text{الدخل الحقيقي للفرد للفترة } t - \text{الدخل الحقيقي للفرد للفترة } t-1) / \text{الدخل الحقيقي للفرد للفترة } t-1$$

يستخدم هذا المعيار القياس النمو في الدخل في فترتين متتاليتين، وهو لا يصلح لقياس معدل النمو المركب إذا كانت فترات المقارنة طويلة حيث تستخدم مؤشرات أخرى.

4- معادلة "Singer"

حيث في سنة 1952 وضع Singer "معادلة النمو الاقتصادي التالية:

$$D = SP - R$$

حيث أن D هو معدل النمو السنوي لدخل الفرد، بينما يمثل S معدل الادخار الصافي، وأما P فهو إنتاجية رأس المال إنتاجية الاستثمارات الجديدة، في حين تمثل R معدل نمو السكان، حيث قام Singer "بافتراض أن S=6% من الدخل الوطني، و P = 0,2% و R = 1,25% فإن معدل النمو السنوي الدخل الفرد هو D = -0,5 وهو ما يوضح أن دخل الفرد في الدول النامية لا يتحسن بل يتدهور، رغم أن افتراضات "Singer" كانت صادقة في عهده، وهي غير كذلك في الوقت الحالي

¹ التجاني بن سالم، المرجع السابق ص 9

الفصل الأول: مفاهيم عامة حول التحرير المالي والنمو الاقتصادي

لكون أن زيادة المتغيرات التفسيرية لبعض من هذه الدول أكبر مما ثم وضعه سيحقق لها معدلات نمو موجبة فمثلا بإمكان بعض الدول ادخار نسبة أكبر من 6% وأن إنتاجية رأس المال يمكن أن تكون أكبر من 0.2%، وأن معدل النمو السكاني لبعض الدول يفوق 1.25%.

كما يقاس النمو الاقتصادي بالنتائج الوطني الإجمالي PIB الذي يعبر عن قيمة السلع والخدمات المنتجة خلال فترة معينة، فقياسه من سنة إلى أخرى يمكن من التعرف على تغيرات مستوى الإنتاج.¹

3- نظريات واستراتيجيات النمو الاقتصادي

عرف النمو الاقتصادي باعتباره أهم المتغيرات الاقتصادية وأكثرها دلالة وتعبيرا على الأداء الاقتصادي، حيث انه تلقى اهتماما كبير من طرف الاقتصاديين، لذلك ظهرت العديد من النظريات والنماذج المختلفة في مجملها الظاهرة النمو الاقتصادي، و من خلال هذا المبحث سنتعرض إلى النظريات والمدارس الفكرية التي ركزت على عملية النمو الاقتصادي ابتداء من الاقتصاديين الكلاسيك، نظرية النمو الكثرية كما قدمها هارود ودمار و ما تلاها من نظريات ونماذج أخرى بالإضافة إلى الاستراتيجيات

3-1- نظريات النمو الاقتصادي:

1- النظرية الكلاسيكية:

ان المساهمات الحقيقية في مجال التوزيع الوظيفي للدخل ارتبطت بالمدرسة لانها كانت تعكس توزيع الدخل بين طبقات المجتمع الثلاثة وهي العمال أصحاب رؤوس الأموال وملاك الأراضي فمثلا كانت اهتمامات كل من ادم سميث وريكاردو ثم ماركس تصب في تحديد أسباب التفاوت في توزيع الدخل بين هذه الطبقات محللين مسألتين رئيسيتين الأولى تخص العوامل المحددة للدخل كالتربة والثانية تتبع آثار النمو الاقتصادي على طريقة توزيع الدخل فيما بين عوامل الإنتاج مما أدى الى اختلاف تحليلات المدرسة.²

• ادم سميث: يرى آدم سميث ان أساس النمو الاقتصادي هو تراكم رؤوس الأموال الناتج عن فائض أي الفارق بين الناتج والتكاليف الأولية على أساس أن يستعمل هذا التراكم في استثمارات

¹ عبد الصمد بن عبد الرحمن المرجع السابق ص78-75

الفصل الأول: مفاهيم عامة حول التحرير المالي والنمو الاقتصادي

جديده ويعتبر ان سر التقدم الاقتصادي هو ادخار الفائض قصد استثماره بعد ذلك وهكذا لا ترى النظرية الكلاسيكية بعين الرضا المغالاة في الاستهلاك بل تنادي الى نوع من التقشف الذاتي واستعمال الأرباح والفوائد في شراء الآلات والمعدات ويعتقد ادم سميث¹ أن الإنتاج يجب ان يسوق الى الخارج من اجل توسيع السوق للسلع المحلي واذا توسع السوق فان العمل سيحصل تلقائيا وأن الإنتاجية سوف تزداد وستؤدي زيادتها الى زيادة الدخل الوطني وهذا سيؤدي أيضا الى زيادة السكان ويشير ادم سميث كذلك الى زيادة السكان مرهونة بزيادة الدخل وهذا الأمر يؤدي الى توسيع الأسواق وانخفاض معدل كلفة الإنتاج نتيجة للموفرات الخارجية الحاصلة بسبب توسع خدمات النقل وأساليب الإنتاج الجديدة وعلى الرغم من ان ادم سميث عد العمل المعياري الوحيد للقيمة الا انه قد اعترف بان عناصر الإنتاج المهمة الثلاثة موجودة وهي العمل ورأس المال والأرض لذلك فإن دالة الإنتاج في نظامه هي

$$Y=f(k.L.N)..... (1)$$

..:

N: الأرض L: العمل K: رأس المال Y: الإنتاج

يرى آدم سميث ان معدل النمو السنوي في الإنتاج للاقتصاد الوطني يمكن الوصول إليه بإجراء عملياته تفاضلية وأعتقد ادم سميث مسألة النمو الاقتصادي تراكمية فحين يبدأ تقسيم العمل يترتب عليه رفع الإنتاجية وهذا عندما يتوافر قدر من الطلب الفعال والحجم المناسب من رأس المال فيؤدي ذلك الى ارتفاع الدخل الوطني ومن ثم يؤثر تزايد الدخل في زيادة السكان لأنه حافزا له وما أن تأخذ المعادلات السكانية بالنمو حتى يزداد الطلب وتتسع السوق وتعقب ذلك زيادة الادخار¹

2- النظرية الكنزية:

• نموذج النمو لهارود:

يبحث كل من هارود - دومار على الشروط المطلوبة لحصول النمو السلس غير المتوقع في الدخل القومي ومع ان نماذج هذين الكاتبين تختلف من حيث التفاصيل إلا أنها متشابهة من حيث

¹ أودينة ، زكريا ، 2015، النمو الاقتصادي في ظل تكنولوجيا المعلومات ،دراسة قياسية حالة الجزائر -2009
1999رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة محمد بوطياف - المسيلة

الفصل الأول: مفاهيم عامة حول التحرير المالي والنمو الاقتصادي

الجوهر حيث يحتل رأس المال دورا حساسا في عملية النمو وفق تحليلها غير انهما يؤكدان على تراكم رأس المال فالاستثمار يزيد الدخل وتزداد قدرة الاقتصاد الإنتاجية بزيادة المجتمع من رأس المال الكلي والنتاج القومي الإجمالي فإن إضافة استثمار جديد سوف يؤدي الى زيادة متناسبة في تيار الناتج القومي الإجمالي GNP

افترض أن هذه العلاقة والمعرفة اقتصاديا بمعامل (رأس المال / الناتج) تكون تقريبا (1:3) وإذا عرفنا معدل رأس المال الناتج ب K.

وافترضنا ان معدل الادخار القومي S يكون ثابتا عند نسبة من الناتج القومي تعادل 6% والاستثمار الكلي الجديد تحدد بمستوى الادخار الكلي نستطيع الان ان نكون النموذج التالي البسيط للنمو الاقتصادي:

- الادخار S يكون نسبة 5 من الدخل القومي لا وبالتالي فأنا نكون المعادلة البسيطة (1)

$$S = sy \dots\dots\dots$$

- الاستثمار (I) يعرف بأنه التغير في رصيد رأس المال (K) ويمكن تقدمه بأنه التغير في رصيد رأس المال ΔK على النحو التالي: (2) $I = \Delta K \dots\dots\dots$

- لأن الرصيد الكلي لرأس المال K له علاقة مباشرة بالدخل القومي الإجمالي او الناتج Y وفقا لمعامل رأس المال فإن تكون $K = K/Y$ أو $K = \Delta K / \Delta Y$ ومنه (3) $K = K / \Delta Y \dots\dots\dots$

- أخيرا لأن الادخار القومي الإجمالي (S) يجب أن يساوي الاستثمار القومي (I) يمكننا كتابته على النحو التالي $I = S$

ولكن من خلال المعادلة (1) يمكن أن نعرف ان S من المعادلة (2) و (3) نستنتج ان $\Delta K = K \Delta Y$ وبالتالي نستطيع كتابة متطابقة الادخار يساوي الاستثمار الموضحة في المعادلة (4) على النحو التالي (5) $S = sy = K \Delta Y = K \Delta Y = I \dots\dots\dots$ ومنه تكون

كالتالي (6) $Sy = K \Delta Y \dots\dots\dots$

بقسمة جانبي المعادلة (6) على Y ثم على K فإننا نحصل على المعادلة التالية

$$\Delta Y / Y = S / K \dots\dots\dots (7)$$

الفصل الأول: مفاهيم عامة حول التحرير المالي والنمو الاقتصادي

لأحظ أن الجانب الأيسر من المعادلة (7) تشير الى معدل التغير أو معدل النمو في GNP (أي هي تمثل التغير المئوي في GNP)

المعادلة (7) تمثل الترجمة البسيطة لمعادلة هارود دومار المشهورة في نظرية النمو الاقتصادي تقرر ببساطة أن معدل نمو GNP يكون محددا بالارتباط بين معدل الادخار القومي 5 ومعامل رأس المال / الإنتاج وبشكل اخر تقول هذه النظرية انه في غياب الحكومة فإن معدل نمو الدخل القومي سوف يرتبط بعلاقة مباشرة أو موجبه مع معدل الادخار أي كلما زادت قدرة الاقتصاد على الادخار والاستثمار كنسبة من GNP زاد بالتالي النمو ويرتبط بعلاقة عكسيه او سالبة مع معامل رأس المال / الناتج فالارتفاع في سوف يؤدي الى انخفاض في معدل نمو GNP أن المنطق الاقتصادي في المعادلة (7) البسيط جدا فلكي يحدث النمو ينبغي للدولة أن تدخر وتستثمر نسبة معينة من ناتجها القومي الإجمالي GNP فزيادة ما يمكنهم ادخاره واستثماره هذا يسرع النمو .

3- النمو عند المدرسة النيو كلاسيكية¹:

هناك حجر زاوية اخره تستند عليه النيو كلاسيكية الداعية للسوق الحر وهو التأكيد على تحرير أو انفتاح السوق الوطنية يؤدي الى توفير مقادير إضافية من الاستثمارات المحلية والأجنبية مما يؤدي الى زيادة معدل الترمك الأسس المالي وبمعايير معدل النمو في الناتج القومي الإجمالي (GNP) نجد أن ذلك يعادل رفع معدلات الادخار المحلي الامر الذي يمثل معامل رأس المال على العمل والمتوسط من نصيب دخل الفرد في الدول التي تعاني من نقص رأس المال وهي امتداد مباشر لفكر هارود دومار وسولو اللذان يعطيان أهمية كبيرة للادخار وأن نموذج النمو الاقتصادي الذي قدمه سولو استخدام فكرة تناقص الغلة بشكل منفصل لكل من عنصري العمل ورأس المال كما يفترض ثبات القلة المشتركة للعنصرين معا وعلى ذلك يصبح التقدم التكنولوجي هو العامل المتبقي الذي يمكنه من خلال تفسير النمو في المدى الطويل مع الاخذ في الاعتبار أن سولو وغيره من القائمين

¹ أودينة ، زكريا ، 2015، النمو الاقتصادي في ظل تكنولوجيا المعلومات ،دراسة قياسية حالة الجزائر -2009
1999رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم
التسيير جامعة محمد بوطياف - المسيلة

الفصل الأول: مفاهيم عامة حول التحرير المالي والنمو الاقتصادي

بالتنظير في مجال النمو الاقتصادي يفترضون أن المستوى التكنولوجي يتحدد خارج اطار النموذج وبشكل مستقل عن باقي العوامل الأخرى.¹

3-2- إستراتيجيات النمو الاقتصادي:

تنقسم إستراتيجيات النمو الاقتصادي إلى إستراتيجية النمو المتوازن وغير المتوازن.

1- إستراتيجية النمو المتوازن:

تستند هذه الإستراتيجية على إعطاء القطاعات الاقتصادية دفع واحد بصفة متوازنة، بحيث يأخذ رواد هذه النظري (تركس، ورستين، رودان) بعين الاعتبار ما يلي²:

دور الهياكل الاقتصادية والاجتماعية: تتمثل هذه الهياكل في كل الانجازات الجماعية للبلد والتي غالبا ما تكون مقدمة من طرف الدولة، و هي غير قابلة التجزئة نظرا لكونها تستلزم حجما كبيرا كحد أدنى، مما يتطلب استثمارا مبدئيا ضخما نظرا لتكاليفها الضخمة كالكسك الحديدية، الطرق إلى غير ذلك، و التي تتطلب مدة طويلة للانجاز و هو استثمار نهائي من حيث الوقت بحيث لا يمكن تأجيله، فهو يسبق الاستثمار المنتج مباشرة أو بصفة موازية، نظرا لنقص هذه الهياكل في البلدان النامية يشكل عائقا معتبرا لها، تسمح هذه الهياكل بربط الأسواق فيما بينها و بالتالي كسر العزلة بين المناطق، بتوسع السوق الوطني، وفتح منافذ للمؤسسات.

الطبيعة المكمل للطلب: حين يتم التغلب على النقص المتواجد في الاقتصاد الراكد و دفعه نحو مستويات أعلى للإنتاج و الدخل، و حتى يكون للهياكل دور يجب تطوير صناعات مختلفة، وعليه يجب توفير حد أدنى من الموارد لبرنامج التنمية و لا يكفي توفير انجاز بعض الصناعات و لكن يجب على التصنيع أن يكون على عدة جهات حتى تتمكن الصناعات الجديدة من ثمار التطوير الآتي للصناعات الأخرى، بحيث تمكن من توفير الطلب المكمل وعليه يصبح المنتجين مستهلكين السلع والصناعات الأخرى .

ومن الانتقادات المقدمة لإستراتيجية النمو المتوازن:

¹ كمال بكري التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، بيروت، 1986، ص 84.

الفصل الأول: مفاهيم عامة حول التحرير المالي والنمو الاقتصادي

- الاعتماد على الاكتفاء الذاتي حيث أن النمو المتوازن يرفض بصفة أو بأخرى التخصص حسب التفرق المطلق أو النسبي.
- إهمال نشاطات القطاع الزراعي، حيث لا يوجد أي طريقة من أجل تحسين إنتاجية هذا القطاع.
- احتمال الاستثمار في العديد من المشاريع الصغيرة غير قابلة للنجاح نظرا لكون حجمها أقل من الحجم الأمثل الذي يمكننا من الحصول على وفورات الحجم.
- عدم واقعية مشروع كهذا نظرا لضرورة توافر أموال ضخمة لتنفيذه.

ثانيا: إستراتيجية النمو غير المتوازن

تتمثل هذه الإستراتيجية في التركيز على نمو قطاع معين و بالتالي عن طريق هذا القطاع ينتقل النمو إلى القطاعات الأخرى، و من الرواد الأساسيين لهذه النظرية نجد هر يشمان، حيث أن هذا الأخير بين عدم واقعية إستراتيجية النمو المتوازن، وذلك لكون أن عدم التوازن هو الذي يحرك قوى التغير و بالتالي الدفعة القوية مرتكزة في القطاعات أو الصناعات الإستراتيجية ذات أثر حاسم في تحفيز استثمارات أخرى مكتملة، و هذا لكون التنمية عملية تسمح من انتقال و تطور اقتصاد من حالة لا توازن إلى حالة لا توازن أخرى و لكن على مستوى أعلى من الإنتاج و الدخل¹.

المبحث الثالث: الإطار النظري للعلاقة بين التحرير المالي والنمو الاقتصادي :

تعد العلاقة بين التحرير المالي والنمو الاقتصادي من القضايا المركزية في الأدبيات الاقتصادية، خاصة في سياق الدول النامية والاقتصادات الناشئة. حيث يُنظر إلى التحرير المالي باعتباره أداة محورية لتحقيق الاستقرار الكلي وتحفيز الاستثمار، وبالتالي تعزيز معدلات النمو الاقتصادي. ومع ذلك، فإن هذه العلاقة معقدة وتتأثر بجملة من العوامل المؤسسية والاقتصادية التي تحدد طبيعتها تأثيرها ومداهها.

1 الأسس النظرية لعلاقة التحرير المالي بالنمو الاقتصادي:

تعتبر أعمال كل من ماكينون وشاو الأعمال المؤسسة النظرية التحرير المالي وعلاقته بالنمو الاقتصادي، حيث اقترحا سنة 1973 على الدول النامية تحرير أنظمتها المالية والمصرفية من أجل التخلص من

¹ نادية معلالة، مليكة درويش أثر البرنامج التنموي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2014، دراسة تحليلية قياسية الفترة 1985-2013، مذكرة مجيستر، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية، علوم التسيير، تخصص تمويل التنمية، جامعة 08 ماي 1936، قالمة، الجزائر، سنة 2014-2015 ص 23-25

الفصل الأول: مفاهيم عامة حول التحرير المالي والنمو الاقتصادي

الآثار السلبية المتولدة عن سياسة الكبح المالي والمتمثلة في شح الموارد المالية الضرورية للاستثمارات، والعائد بالأساس المعدلات الفائدة الضعيفة التي لا تشجع الادخار، وعدم فعالية الوساطة المالية الناتجة عن التدخل الكبير في عملها من طرف الحكومة، سوء توزيع المدخرات المالية على الاقتصاد (القروض) نظرا لإتباع سياسة توجيه القروض من قبل السلطات النقدية، وهذا كله أدى إلى اضعاف معدلات النمو في هذه الدول".

فالتحليل النظري الماكينون يبين أنه إذا تدخلت حكومات الدول النامية في تحديد معدلات فائدة بنسب أقل من مستواها التوازني في السوق وضعية الكبح المالي، فإن هذا التدخل سوف يؤثر على فعالية الوساطة المالية في عملية تعبئة الادخار، وبالتالي ينخفض حجم الاستثمار الأمر الذي ينعكس سلبا على التطور المالي والنمو الاقتصادي للدولة، هذا وقد دعم شاو هذا الطرح من خلال تحليله الذي أظهر من خلاله الأثر السلبي لتطبيق سياسة الكبح المالي على النمو الاقتصادي في الدول النامية، حيث أن تحديد معدلات الفائدة عند مستوى منخفض أي عند مستوى أقل من مستواها التوازني يؤدي إلى تراجع مستويات الادخار وبالتالي تراجع مستوى الاستثمار، الأمر الذي يؤثر سلبا على معدلات النمو الاقتصادي، لذلك أكدنا على أن التحرير المالي بمختلف جوانبه (تحرير النظام المصرفي الداخلي، تحرير الأسواق المالية وتحرير حساب رأس المال) يؤدي إلى تحقيق معدلات نمو عالية من حيث¹ :

- تحرير أسعار الفائدة والخدمات المصرفية يسمح بتوفير موارد مالية إضافية لتمويل الاستثمارات المختلفة القطاعات الاقتصادية كما يساهم في تشجيع المنافسة فيما بين البنوك مما يخفض تكلفة الوساطة المالية، ويساهم كذلك في التخصيص الأمثل للموارد المالية مما يساعد على توجيه القروض البنكية إلى الاستثمارات الأكثر إنتاجية.

- إلغاء الحواجز أمام تنقلات رؤوس الأموال فيما بين الدول يساهم في رفع حجم الموارد المالية المحلية، الأمر الذي يسمح بتوفير التمويل اللازم والسريع للاستثمارات المنتجة خاصة استثمارات القطاع الخاص.

وقد لقيت أعمال ماكينون وشاو الخاصة بالتحرير المالي تأييدا كبيرا من طرف عدد كبير من الاقتصاديين، والذين اقتصروا بأهمية هذه السياسة في زيادة معدلات النمو في الدول النامية، لذلك قاموا

¹ علل بلقاسم، سياسة التحرير المالي والنمو الاقتصادي في الدول النامية العلاقة القائمة بينهما وشروط نجاحها، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية دون نشر جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2013/2014. ص - ص: 90-93

الفصل الأول: مفاهيم عامة حول التحرير المالي والنمو الاقتصادي

بإجراء دراسات تدعم هذا الطرح، فنجد أن كل من Matheisan, Kapur, Galbis اهتموا في نماذجهم بدراسة أثر التحرير المالي على الاستثمار، وفي هذا الصدد يذهب أنصار مدرسة ستانفورد إلى أن التحرير المالي على الاستثمار ينقسم إلى أثر على حجم الاستثمار وآخر على نوعيته، وأن سياسة التحرير المالي تحسن الاستثمار كما ونوعاً¹ وحاول كل من Martin Salo و Roubini أن يضعوا نموذجاً يوضحان فيه التأثير السلبي لكبح القطاع المالي على النمو الاقتصادي وعلى فعالية المؤسسات المالية في تعبئة الادخار أما Maxwell Fry فقد قام باستخدام بيانات عن قطاعات مختلفة 22 دولة نامية وتوصل إلى أن كل زيادة في معدل الفائدة الحقيقي بمقدار 1% تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي 0.5%.²

هذا ولم يسلم تحليل ماكينون وشاو من النقد خاصة من طرف الكينزيون الجدد (Les poste Keynesienes) وأنصار مدرسة الهيكليين الجدد (Neo - Structuralistes)، وذلك بما يتعلق بالمبادئ التي يرتكز عليها هذا التحليل، وقد حصرت هذه الانتقادات في ما يلي :

- فرضية الأثر الايجابي لارتفاع معدلات الفائدة على الادخار والاستثمار.
- عدم الأخذ بعين الاعتبار مشكل عدم كفاءة الأسواق المالية في الدول النامية ومشكل عدم تناظر المعلومات.
- إهمال دور القطاع المالي غير الرسمي في الدول النامية.³

2- قنوات تأثير التحرير المالي على النمو الاقتصادي:

تعد قنوات تأثير التحرير المالي على النمو الاقتصادي متعددة ومتنوعة، ويمكن تصنيفها إلى قنوات مباشرة وغير مباشرة، حيث تساهم هذه القنوات في تعزيز الأداء الاقتصادي الكلي من خلال تحسين كفاءة النظام المالي وزيادة الاستثمارات وتحقيق استقرار اقتصادي أكبر. فالتحرير المالي بصفة عامة يركز على

¹ بن بوزيان محمد، شكوري سيدي محمد التحرير المالي وأثره على النمو الاقتصادي - حالة الجزائر - من الملتقى الوطني الثاني حول المنظومة البنكية في ظل التحول الاقتصادي المركز الجامعي بشار ، ص: 4.

² شكوري سيدي محمد التحرير المالي وأثره على النمو الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، دون نشر، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2005/2006، ص 56

³ سبكي وفاء، بوروشة كريم، اثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي:دراسة قياسية لعينة من الدولة MENA باستخدام معطيات البانل خلال الفترة (1990-2015) ص414-415

الفصل الأول: مفاهيم عامة حول التحرير المالي والنمو الاقتصادي

تقليص تدخل الدولة في القطاع المالي والسماح لآليات السوق بالعمل بحرية أكبر، مما يؤدي إلى إحداث تغييرات جوهرية في طريقة تخصيص الموارد وتوجيه التمويل داخل الاقتصاد.

1-2- القنوات المباشرة

هي التي يؤثر من خلالها التحرير المالي على النمو الاقتصادي وهي:¹

1- **زيادة الادخار والاستثمار:** تمثل أحد أهم هذه القنوات. فعند تحرير أسعار الفائدة والسماح لها بالتحديد وفقاً لقوى العرض والطلب، يرتفع العائد على الادخار، ما يحفز الأفراد على زيادة مدخراتهم. هذا الارتفاع في مستوى الادخار يعني توافر موارد مالية أكبر داخل النظام البنكي، وبالتالي زيادة القدرة على منح القروض للمستثمرين، مما يعزز الاستثمار المنتج ويؤدي إلى دعم النمو الاقتصادي بشكل مباشر.

2- **تحسين كفاءة الوساطة المالية:** حيث أن خفض تدخل الدولة في إدارة القطاع المالي يؤدي إلى زيادة المنافسة بين المؤسسات المالية، وتحسين جودة الخدمات، وخفض تكاليف التمويل، مما يسهل الوصول إليه ويزيد فعالية تحويل الأموال من المدّخرين إلى المستثمرين، وبالتالي يزيد الإنتاجية الكلية للاقتصاد.

3- **جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة:** عند تحرير حساب رأس المال وفتح المجال أمام حرية حركة رؤوس الأموال عبر الحدود، تصبح البيئة المحلية أكثر جاذبية للمستثمرين الأجانب، ما يؤدي إلى ضخ أموال جديدة في الاقتصاد، ونقل التكنولوجيا، وخلق فرص عمل، وكلها عوامل تسهم مباشرة في تعزيز النشاط الاقتصادي ودفع معدلات النمو للأمام.

2-2- القنوات غير المباشرة:

هي التي تظهر آثارها مع مرور الوقت وتراكم التغييرات الاقتصادية الناتجة عن سياسات التحرير. ومن بين هذه القنوات، يمكن الإشارة إلى:²

¹ خديجة تافساست، القنوات الرئيسية لانتقال أثر التحرير المالي إلى النمو الاقتصادي، مجلة العلوم الإنسانية - جامعة محمد خيضر بسكر، ع48، 2017، ص552.

² خديجة تافساست، مرجع سابق، ص 557.

الفصل الأول: مفاهيم عامة حول التحرير المالي والنمو الاقتصادي

1- تعزيز تطوير الأسواق المالية: حيث أن تحرير الأسواق المالية يزيد الشفافية و يتيح التداول الحر للأوراق المالية، مما يسهم في زيادة السيولة، وتحسين تسعير الأصول، وتوفير تمويل طويل الأمد للمشاريع الكبيرة، وهو ما يدعم بيئة الأعمال على المدى الطويل.

2- التقليل من التشوهات السعرية وتحقيق استقرار سعر الفائدة الحقيقي: حيث أن إنهاء سياسات الكبح المالي التي تحدد أسعار الفائدة دون مستواها الطبيعي يصحح التشوهات في سوق الأموال، ويسمح بتخصيص أفضل لرأس المال، مما يعزز الاستثمار المنتج.

3- تحسين تخصيص الموارد وتوزيعها: حيث يتم توجيه التمويل وفقاً لمعايير السوق مثل الجدارة الائتمانية والربحية، وليس بناء على تدخلات حكومية أو تفضيلات سياسية، وهذا يزيد من العائد العام لرأس المال وبالتالي يعزز النمو الاقتصادي.

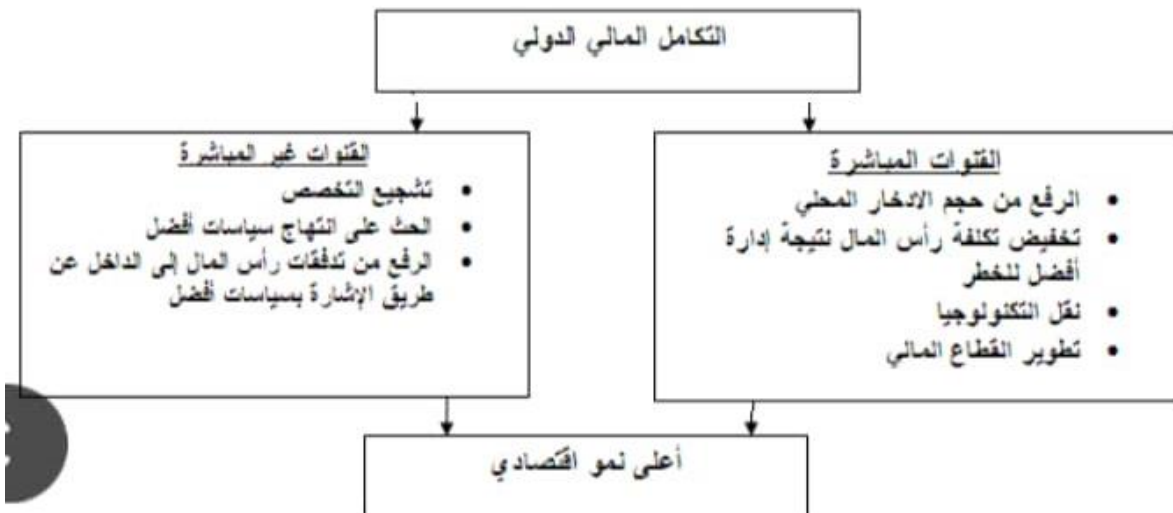
4- تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي يُعد من القنوات غير المباشرة، حيث أن التحرير المالي إذا تم ضمن إطار مؤسسي قوي وإشراف فعال، فإنه يعزز فعالية السياسات النقدية، ويحقق انضباطاً مالياً، ويزيد من شفافية السوق، مما يقلل من المخاطر الاقتصادية الكلية ويشجع المستثمرين على المدى الطويل.

باختصار، فإن التحرير المالي له تأثير متعدد الأبعاد على النمو الاقتصادي، سواء من خلال قنوات مباشرة مثل زيادة الادخار والاستثمار وجذب الاستثمارات الأجنبية، أو عبر قنوات غير مباشرة مثل تطوير الأسواق المالية وتقليل التشوهات السعرية وتعزيز استقرار الاقتصاد الكلي. ومع ذلك، فإن تحقيق هذه الفوائد يتطلب وجود بنية مؤسسية قوية ورقابة فعالة لضمان عدم حدوث استقرار مالي أو تفاوتات كبيرة في توزيع الدخل نتيجة لهذه الإصلاحات.

يمكن إبراز قنوات تأثير التحرير المالي على النمو الاقتصادي من خلال ما يلي¹:

¹ سبكي وفاء، بوروشة كريم المرجع السابق ص 415

الفصل الأول: مفاهيم عامة حول التحرير المالي والنمو الاقتصادي



3- التحرير المالي واثره على النمو الاقتصادي:

تلعب البنية المالية التحتية المتطورة وظيفة مهمة في عملية النمو الاقتصادي. وهي ايضا حقيقة لا يمكن انكارها بان التكنولوجيا تلعب جزءاً رئيساً في عملية النمو الاقتصادي، لكن استيعاب التكنولوجيا والاستفادة منها يحتاج الى استثمارات ضخمة والتي تمول من قبل البنوك. ففي اوائل السبعينات من القرن الماضي، أكدت البلدان النامية على تطوير البنية التحتية، مفترضة أن مثل هذه الاستثمارات ستفتح الباب امام التصنيع والتطور الاقتصادي

في نظرية التحرير المالي، فان الكبح المالي، أي التشوهات في الاسعار المالية مثل معدلات الفائدة تقلل من الحجم الحقيقي للنظام المالي نسبة الى النظام غير المالي، والذي يقود بدوره الى تباطؤ المعدل الحقيقي للنمو الاقتصادي وتعتمد النظرية على الافتراضات بان الادخار هو الدالة المتزايدة للمعدل الحقيقي للفائدة عن الودائع والمعدل الحقيقي للنمو في الناتج وان الاستثمار هو الدالة المتناقصة لمعدل القرض الحقيقي للفائدة والدالة المتزايدة لمعدل النمو.

وكان لـ McKinnon دور في التركيز على مشكلة الكبح المالي في البلدان النامية. فهذه البلدان ادعت ان سياسات التحرير المالي ستزيد من الادخارات والتي بدورها كانت ستحفز من الاستثمارات والنمو الاقتصادي. وهذا لأن معدل الفائدة الحقيقي السالب يسبب انخفاض في مستوى الادخارات، مؤديا الى خفض مستويات الاستثمار ومعدلات النمو. لذلك فمع ارتفاع معدلات الفائدة، فان التحرير المالي كان سيزيد من كلا من مستويات الادخارات والاستثمار الانتاجي. وعلى العكس، فان الهيكلين والكنزبون الجدد

الفصل الأول: مفاهيم عامة حول التحرير المالي والنمو الاقتصادي

أكدوا أن التحرير المالي اعاقا التطور الاقتصادي ويزيد من معدل التضخم وان التحرير المالي الاضافي يسبب زيادة في معدلات الفائدة وتكاليف التصنيع وهذا ما يقود الى ارتفاع الاسعار .

في نظريتهم للتحرير المالي اوضح كل من Shaw 1973 و McKinnon 1973 بان سياسات التحرير المالي سوف تزيد الادخار والذي بالنتيجة سوف يدفع بالاستثمار ويحث على النمو الاقتصادي. وقد ناقشا وجهة نظرهم في ان أسعار الفائدة العالية التي تنتج عن التحرير سوف تنتج تخصيص للموارد أكثر كفاءة و زيادة مستوى الاستثمار و زيادة النمو الاقتصادي. تركيز التحرير كان استبدال نظام التحكم والسيطرة المقيد بنظام متحرر نسبيا تعكس فيه الأسعار الكلف الاقتصادية مع الاعتماد الكبير على القطاع الخاص كمحرك للنمو .

تقترح بعض البحوث بان تنويع المخاطر عبر الأقطار والتحرير المالي يدعم بالتخصص والكفاءة في تخصيص رأس المال والنمو ومن خلال تولد التنافس الدولي قد يحسن ذلك من وظيفة الأنظمة المالية المحلية مع تأثيرات نافعة على الادخار والتخصيص ولكن من جانب آخر قد يكون التحرير المالي مضر على النمو في وجود تشوهات وقد يحفز عدم استقرار مالي بالإضافة إلى سوء تخصيص رأس المال وهما مضرين للأداء الاقتصادي

تقترح نظرية التحرير المالي بان القنوات التي تزيد حركة رأس المال قد تعزز النمو الاقتصادي وذلك من خلال دعم معدل الاستثمار المحلي في الاقتصاد المفتوح. كما أن نماذج النمو الكلاسيكية الجديدة ترى ان تدفق رأس المال من الأقطار الغنية برأس المال إلى الفقيرة برأس المال يحدث حيث الناتج الحدي لرأس المال أعلى، هذا ينتج في زيادة في معدل تراكم رأس المال والنمو في الأخيرة. هذه القناة تركز على دور صافي تدفق رأس المال، وفي هذه النماذج ولكي يكون لتدفقات رأس المال تأثير ايجابي على النمو يجب ان تكون مدعومة بالاستثمارات المحلية وليست معرضة بالهروب إلى الخارج. فتحرير سوق الاسهم وحسابات رأس المال، وهما البعدين المهمين للتحرير المالي يعتقد بانهما يتمتعان بالتأثيرات الايجابية على النمو الاقتصادي.

فمع زيادة وتقوية العلاقات العالمية عبر التدفقات المالية العابرة للحدود يمكن أن تزيد من النمو الاقتصادي عبر القنوات المتنوعة و هناك قناة أخرى والتي يمكن من خلالها للتحرير المالي ان يؤثر ايجابيا على النمو وهي من خلال منافع تنويع المحفظة المالية التي تعزز النمو من خلالها اذ تحول تجاه

الفصل الأول: مفاهيم عامة حول التحرير المالي والنمو الاقتصادي

الاستثمار في مشاريع تكون مترجمة مستقبلاً ، المعدلات العالية للعائدات بدورها يمكن ان تؤدي إلى نمو اقتصادي سريع بتشجيع ادخارات واستثمارات عالية.

تعتبر الأسواق المالية المفتوحة والأكثر كفاءة تؤثر على المدخرات والاستثمار وتؤدي الى تحسين التخصيص للموارد و يؤدي التنافس بين المؤسسات المالية المتحررة و تحرير معدلات الفائدة و ظهور ادوات الادخار الجديدة الى زيادة العائد على الاستثمار ، و سيقود اسعار الاسهم العادية المحلية الى الاستقرار وبذلك يخفض تكلفة رأس المال ، ان ذلك يحفز على تجميع المدخرات وزيادة الاستثمار مما يؤدي بدوره الى دعم النمو .

حيث ان تحسين مشاركة المخاطر بعد التحرير المالي سوف يقلل من كلفة رأس مال الأسهم ويزيد الاستثمار و عندما تكون الأسواق أسواق غير كاملة فان تحرير أسواق الأسهم قد يكون له تأثيرات قوية أيضاً و محددات التمويل تجعل التمويل الخارجي مكلف أكثر من التمويل الداخلي ويسبب ان يصبح الاستثمار حساس إلى تدفق السيولة و تحرير أسواق الأسهم يقلص قيود التمويل تقليص مباشر بحيث انه كلما كان راس المال الأجنبي متوفر كلما استطاع المستثمر الأجنبي ان يصر على حكومة أفضل للشركات، وهذا يقلل وعلى نحو غير مباشر كلفة التمويل الداخلي والخارجي، ومن هنا تتخفض كلفة راس المال بسبب تحسين مشاركة المخاطر أو بسبب تقليل القيود المالية أو كلا الأمرين، كما ان الحوكمة الأفضل للشركات وحماية المستثمر تعزز من التطور المالي وهذا يعزز من النمو.

كان الهدف الاساسي من وراء انتهاز سياسة التحرر المالي في العديد من الدول النامية هو تحقيق التطور المالي فتحرير اسعار الفائدة يعمل على تعزيز فعالية النظام المالي في تعبئة المدخرات المالية كما ان التقليل من معدل الاحتياطي الاجباري المفروض على البنوك التجارية يمكنها من رفع قدرتها التمويلية وكذلك الغاء الحواجز المفروضة على حساب رأس المال وعلى دخول المؤسسات المالية الاجنبية يسمح بالاستفادة من رؤوس الأموال الاجنبية وكذلك يعزز المنافسة داخل النظام المالي المحلي مما ينعكس ايجابيا على نوعية الخدمات المالية المقدمة للاقتصاد وهذا كله يساهم في تطوير الانظمة المالية للدول النامية ونجد ان النظام المالي المتطور يساهم مساهمة كبيرة في رفع وتيرة النمو الاقتصادي عن طريق قيامه بعدة وظائف كتعبئة المدخرات المالية التي يحتاجها الاقتصاد وتوزيع الموارد المالية بشكل جيد عن مختلف الانشطة والقطاعات الاقتصادية ونجد ان النظام المالي المتطور يساهم مساهمة

الفصل الأول: مفاهيم عامة حول التحرير المالي والنمو الاقتصادي

كبيرة في رفع وتيرة النمو الاقتصادي عن طريق قيامه بعدة وظائف كتعبئة المدخرات المالية التي يحتاجها الاقتصاد وتوزيع الموارد المالية بشكل جيد على مختلف الأنشطة والقطاعات الاقتصادية. يهدف التحرير المالي الى بناء نظام مالي فعال ومتنوع اي متطور ونظرياً فإنه من بين الاسس التي تركز عليها نظرية التحرير المالي هي فرضية ان التطور المالي هو الركيزة الاساسية للنمو الاقتصادي وقد اسس هذا المنهج لقاعدة استراتيجية جديدة للتطور الاقتصادي مبنية على العمق المالي والمصرفي باعتبار ان نظاماً مالياً اكثر تطوراً يسمح بأحسن تخصيص للموارد المالية نحو الاستثمارات المنتجة بسبب قدرته الكبيرة على تسيير المخاطر وجمع المعلومات وزيادة التجديد الاقتصادي اذا فهيكلية النظام المالي ومدى تطويره لها تأثير على ديناميكية النمو الاقتصادي.

ان وجود قطاع مالي متطور في دولة ما يسمح لها بتعبئة الموارد المالية بالقدر الذي يحتاجه الاقتصاد كما يحسن من مهمة توجيه هذه الموارد الى المشاريع والاستثمارات المجدية لذلك يعتبر اغلب الاقتصاديون ان التطور المالي يحفز النمو الاقتصادي في الدول النامية.

كما أن لتطور القطاع المالي اثر ايجابي على النمو الاقتصادي فهو يعمل على تعزيز كفاءة الوساطة المالية عن طريق تخفيض تكاليف المعاملات والمعلومات كما انه يسمح بتحديد الفرص الاستثمارية الاكثر ربحية وتوفير التمويل اللازم لها كما انه يحسن مستوى تعبئة الموارد المالية ويعمل على التقليل من المخاطر المالية والأمر الذي يؤدي لا محل الى توزيع امثل للموارد المالية وتراكم اسرع الراس المال المادي والبشري والى تقدم تكنولوجي اسرع مما يساهم في رفع وتيرة النمو الاقتصادي.

توصيف النموذج : تم اختيار المتغيرات التي في المعادلة ادناه لاختيار معادلة النمو الاقتصادي في تركيا و هي:

$$y = \beta_0 + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \beta_3 X_3 + \beta_4 X_4 + \beta_5 X_5 + 4$$

Y = معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي (GDP)

X₁ = معدل نمو الصادرات

X₂ = المتغير الوهمي (التحرير المالي)

X₃ = سعر الصرف

الفصل الأول: مفاهيم عامة حول التحرير المالي والنمو الاقتصادي

X_4 = سعر الفائدة

X_5 = نسبة المصروف التقديري الى الناتج المحلي الاجمالي M2/GDP

$$Y = 0.79 + 3.38 \hat{X}_{\text{التحرر المالي}} + 0.239 \hat{X}_{\text{نسبة نمو الصادرات}}$$
$$t = (0.49) (1.95) (1.97)$$
$$R^2 = 26.06 \quad R^{-2} = 19.63$$
$$Dw = 2.50$$

تم اجراء الانحدار الخطي لمعادلة النمو الاقتصادي في تركيا عن طريق برنامج Mintab . و بعد حذف المتغيرات التي لم تكن معنوية تبقى فقط متغير التحرير الحالي ونسبة نمو الصادرات التركية حيث ظهرت معنوية هذين المتغيرين فقط . و نسبة المعادلة اعلاه ان هناك تأثير ايجابي للتحرر المالي على النمو الاقتصادي في تركيا و عند مستوى معنوية 5% اي ان تطبيق سياسة التحرير المالي في تركيا قد جلبت ثمارها بزيادة النمو الاقتصادي في تركيا كما أن نسبة نمو الصادرات كان لها تأثير معنوي على النمو الاقتصادي عند مستوى 5% و هو ما يتطبق ايضاً مع فرضيات التطور الاقتصادي ، حيث ان الصادرات التركية لها اهميتها في الاقتصاد التركي ¹.

¹ محمد جاسم محمد الخفاجي عبد الهادي عبد الله جاسم، المرج السابق ص 19-22

الفصل الثاني:

دراسة قياسية لأثر التحرر المالي على النمو الاقتصادي

تمهيد

شهدت الأنظمة الاقتصادية العديد من التحولات الجوهرية في العقود الأخيرة، خصوصًا فيما يتعلق بسياسات الإصلاح المالي والاقتصادي التي تبنتها العديد من الدول بهدف تعزيز النمو وتحسين الأداء الاقتصادي. ومن بين هذه السياسات، برز مفهوم "التحرير المالي" كأحد الركائز الأساسية في استراتيجيات التنمية الاقتصادية. ويُقصد بالتحرير المالي عملية تقليص تدخل الدولة في القطاع المالي، سواء من خلال إلغاء القيود على أسعار الفائدة، أو فتح المجال أمام المنافسة في السوق المالية، أو خصخصة المؤسسات المالية الحكومية، وغيرها من الإصلاحات.

وقد أثار هذا النوع من الإصلاحات جدلاً واسعاً بين الباحثين والممارسين الاقتصاديين حول طبيعة تأثيره على معدلات النمو الاقتصادي. ففي حين يرى المؤيدون أن التحرير المالي يؤدي إلى تحسين كفاءة تخصيص الموارد، وزيادة الاستثمار، وبالتالي دعم النمو الاقتصادي، يرى آخرون أن هذا التحرير قد يؤدي إلى عدم استقرار مالي، خاصة في حال غياب إطار تنظيمي رشيد ورقابي فعال.

ومن هنا تأتي أهمية هذا الفصل الذي يهدف إلى تقديم دراسة قياسية تحلل العلاقة بين التحرير المالي والنمو الاقتصادي، باستخدام أدوات تحليل اقتصادية كمية مثل نماذج الانحدار الخطي، ونماذج بيانات اللوحية (Panel Data)، وغيرها من الأساليب الإحصائية المناسبة. كما يسعى الفصل إلى اختبار مدى صحة الفرضيات النظرية المتعلقة بوجود علاقة إيجابية بين التحرير المالي والنمو الاقتصادي

المبحث الأول: السلاسل الزمنية

تعددت تعريفات السلسلة الزمنية بحسب طبيعة الغرض من الدراسة وبحسب طبيعة التخصص، ولعل أبرز تعريف ما يلي:

1- ماهية السلسلة الزمنية:

1-1- تعريف السلسلة الزمنية

السلسلة الزمنية مجموعة مشاهدات حول ظاهرة ما أخذت بترتيب زمني معين عادة ما يكون فيه تساوي الفترات الزمنية مثل: الساعات الأيام، الأشهر، أو السنوات¹.

السلسلة الزمنية هي عبارة عن مجموعة من القيم المتتالية منظمة خلال فترة زمنية معينة وهذه المشاهدات يتم تسجيلها خلال الفترة حسب فترات تواريخ متتالية وعادة ما تكون هذه الفترات الزمنية متساوية من حيث الطول.

هي مجموعة من المشاهدات أو القياسات التي تأخذ إحدى الظواهر الاقتصادية - الاجتماعية - الطبية - الطبيعية - على فترات زمنية متتالية عادة ما تكون متساوية الطول بمعنى أنها مجموعة من المشاهدات مرتبة وفق حدوثها في الزمن السنة، الفصل، الشهر: أي وحدة الزمنية وبالتالي هي سجل تاريخي يتم اعتماده لبناء توقعات مستقبلية.

وأيضاً هي قياسات المحصل عليها لهذه الظاهرة بصورة منتظمة عبر فترات زمنية. وتختلف السلسلة الزمنية عن البيانات التجريبية وبيانات الحصر في ثلاث نقاط أساسية وهي²:

- تأخذ بيانات السلسلة الزمنية على فترة زمنية طويلة نسبياً يعتقد أنها تؤثر على الظاهرة أو المتغير موضع الدراسة، بينما تأخذ البيانات التجريبية أو بيانات الحصر (المسح) عند نقطة زمنية معينة

¹ بوميز فيصل، محاضرات تحليل السلاسل الزمنية السداسي الأول سنة أولى ماستر، كلية العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة جيجل، 2023-2024، ص 8

² رملي محمد، تحليل السلاسل الزمنية، مطبوعة موجهة لطلبة الماستر، كلية العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الطاهر مولاي، سعيدة، 2019-2020، ص 8

الفصل الثاني: دراسة قياسية لآثر التحرر المالي على النمو الاقتصادي

- او على الاكثر في فترة زمنية قصيرة يعتقد انها لا تؤثر بشكل معنوي على الظاهرة او المتغير
- موضع الدراسة وعادة ما تسمى هذه البيانات بالبيانات المقطعية. Cross sectional Data
- يتم دراسة السلسلة الزمنية عادة بمعزل عن العوامل الأخرى بخلاف الزمن التي قد تؤثر عليها وعن الظواهر الأخرى التي قد ترتبط معها في علاقة إحصائية.
 - عادة ما تكون مشاهدات السلسلة الزمنية مرتبطة ببعضها البعض، ويأخذ الارتباط بين هذه المشاهدات اشكالا وانماطا عديدة تختلف باختلاف طبيعة الظاهرة، ومن ثم فان ترتيب المشاهدات في السلاسل الزمنية ذو أهمية خاصة ولذلك فان معظم الأساليب التي تستخدم في تحليل البيانات التجريبية او بيانات الحصر لا تكون صالحة لتحليل السلاسل الزمنية وبالتالي لابد من ابتكار وتطوير أدوات وأساليب خاصة لتحليل السلاسل الزمنية.¹

2- أنواع السلاسل الزمنية

عند دراسة السلاسل الزمنية لبعض الظواهر قد يكون من الممكن أخذ قياسات أو قراءات عند كل لحظة زمنية، ويقال لهذه السلاسل الزمنية بأنها سلسلة متصلة continuous ، ومن أمثلة هذه السلاسل درجات الحرارة ورسم القلب والدماغ².

أما معظم السلاسل الزمنية التي تنشأ في الواقع فتتكون من قراءات أو مشاهدات مأخوذة عند فترات زمنية محددة مسبقا. وقد تكون هذه الفترات دقائق أو ساعات أو أيام أو أسابيع أو شهور أو سنوات. وتعرف هذه السلاسل بالسلاسل المنقطعة discrete time series بغض النظر عن طبيعة الظاهرة أو المتغير موضع الدراسة

3- منهجية PANEL ARDL

3-1- ارتباط المقاطع العرضية: Cross-sectional dependency

¹ رملي محمد، مرجع سابق، ص 9

² زهير عماري، تحليل السلاسل الزمنية (السداسي الأول)، كلية العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة مسيلة، 2024/2023، ص 4

الفصل الثاني: دراسة قياسية لآثر التحرر المالي على النمو الاقتصادي

يُستخدم هذا الاختبار لتحديد ما إذا كان الارتباط المقطعي موجودًا بين الأفراد في بيانات البانل يمكن أن تؤثر التأثيرات والصدمات المشتركة بين وحدات البانل في اقتصاد دولة ما على اقتصادات دول أخرى، وقد ينتج عن تجاهل الارتباط المقطعي وافترض الاستقلال بين هذه الوحدات تقديرات غير دقيقة وغير موثوقة.¹ ويصبح من الضروري معالجة هذه المشكلة باستخدام اختبارات جذر الوحدة لبيانات البانل من الجيل الثاني، المصممة خصيصًا للتعامل مع الارتباطات المقطعية.² يُعد تحديد ارتباط أقسام البانل أمرًا مهمًا أيضًا، لأن اختبارات الثبات من الجيل الثاني واختبار التكامل المشترك لـ Westerlund تفترض وجود ارتباط المقاطع في أقسام البانل، وتُعطي علاقة الانحراف المعياري كما هو موضح في العلاقة التالية:³

$$CD = \sqrt{\frac{2T}{N(N-1)}} \left(\sum_{i=1}^{N-1} \sum_{k=i+1}^N \delta_{ik} \right)$$

2-3- تجانس الانحدار: Slop homogeneity

قد تكون هناك اختلافات في اقتصادات الدول ، التي تُشكل عينة الدراسة، لذا قبل الانتقال إلى عملية التقدير، يجب التحقق من تجانس معاملات الانحدار لجميع الدول في هذا الصدد، اقترح Pesaran (2008) واختبارات دلالتا .والتي تُعطى وفقًا للمعادلتين التاليتين:⁴

¹ Alan T. W, Chin-Chia L,(2024), Exchange rates, credit default swaps and market volatility of emerging markets: Panel CS-ARDL approach, Borsa Istanbul Review,24(1),p 178

² Mahali .K , Badi. B , Hazem. N,(2023), Measuring the Impact of Sectoral Investment on Economic Growth in Algeria: An Attempt using the Panel-ARDL Methodology, Journal of Economic Integration, 11(5), 240-252

³ Pesaran.M. H, (2014), Testing Weak Cross-Sectional Dependence in Large Panels. Econometric Reviews, 34(6-10), 1089-1117

⁴ Pesaran, M. H., & Yamagata, T, (2008), Testing slope homogeneity in large panels. Journal of Econometrics, 142(1), 50-93

$$\hat{\Delta} = (N)^{\frac{1}{2}} \left(\frac{N^{-1}\tilde{S} - 1}{\sqrt{2}} \right) \dots \dots \dots (2)$$

$$\hat{\Delta}_{adj} = \sqrt{\frac{N(T+1)}{T-k-1}} \left(\frac{N^{-1}\tilde{S} - k}{\sqrt{2k}} \right) \dots \dots \dots (3)$$

3-3- اختبارات جذر الوحدة: Unit root tests

غالبًا ما تُعطي اختبارات جذر الوحدة من الجيل الأول نتائج غير دقيقة، خاصةً عند وجود ارتباط مقطعي، ولذلك طور Pesaran هذه الاختبارات عام 2003، ثم حُسِّنت عام 2007 لتشمل اثنين من أهم اختبارات الجيل الثاني، وهما اختبار ديكي-فولر المعزز المقطعي (CADF) واختبار إم-بيساران-شين المعزز المقطعي (CIPS).¹

$$\Delta x_{it} = \delta_i + \alpha_i x_{it-1} + \beta_i \tilde{x}_{it-1} + \gamma_i \tilde{\Delta} x_t + \mu_{it} \dots \dots \dots (4)$$

$$CADF_i = \frac{\hat{y}_{i-1} M_x \Delta y_i}{\hat{\sigma}_{\epsilon, i} \sqrt{\hat{y}_{i-1} / M_x y_{i-1}}} \dots \dots \dots (5)$$

$$CIPS = \frac{1}{N} \sum_{i=1}^N CADF_i \dots \dots \dots (6)$$

3-4- التكامل المشترك Westerlund co-integration

لدراسة العلاقة طويلة المدى بين التحرير المالي والنمو الاقتصادي، سيتم استخدام اختبارات التكامل المشترك الأربعة التي طورها Westerlund (2007) وهو اختبار من الجيل الثاني، ويستند إلى افتراض

¹ Christophe.H & ValÈrie.M, (2007), Second Generation Panel Unit Root Tests, halshs 1(4),

الفصل الثاني: دراسة قياسية لآثر التحرر المالي على النمو الاقتصادي

استقلال المقاطع العرضية وعدم تجانس الميل.. تُعطى إحصائية اختبار التكامل المشترك لويسترلوند بالمعادلة التالية¹

$$\Delta y_{it} = \hat{\delta}_i d_t + \hat{\alpha}_i y_{i,t-1} + \hat{\lambda}_i x_{i,t-1} + \sum_{j=1}^{p_i} \hat{\alpha}_{ij} \Delta y_{i,t-j} + \sum_{j=1}^{p_i} \hat{\gamma}_{ij} \Delta x_{i,t-j} + \hat{\varepsilon}_{it} \dots \dots (7)$$

3-5- تقدير نموذج (Panel ARDL):

في هذه المرحلة سنقوم بتقدير نموذج (Panel ARDL) وفق نموذج وسط المجموعة (Mean Group)، نموذج وسط المجموعة المدمجة (Pooled Mean Group)، ونموذج التأثيرات الثابتة الديناميكي (Dynamic Fixed Effects). وتصادف معادلة (Panel ARDL) في شكلها العام، حسب دراستنا وفق الشكل التالي:

$$\Delta VL_{it} = \emptyset_i (VL_{i,t-1} - \beta_i RS_{it}) + \emptyset_i (VL_{i,t-1} - \beta_i AI_{it}) + \sum_{j=1}^{p-1} \lambda_{ij} \Delta VL_{i,t-j} + \sum_{j=1}^{p-1} \delta_{ij} \Delta RS_{i,t-j} + \sum_{j=1}^{p-1} \delta_{ij} \Delta AI_{i,t-j} + \mu_i + \varepsilon_{it} / i=1,2,\dots,4 \text{ و } t=1,2,\dots,12$$

حيث تمثل:

p-1: عدد فترات الإبطاء.

$$\Delta VL_{i,t-j} + \sum_{j=1}^{p-1} \delta_{ij} \Delta RS_{i,t-j} + \sum_{j=1}^{p-1} \delta_{ij} \Delta AI_{i,t-j} + \sum_{j=1}^{p-1} \lambda_{ij}$$

$$\text{و } \emptyset_i (VL_{i,t-1} - \beta_i RS_{it}) + \emptyset_i (VL_{i,t-1} - \beta_i AI_{it}) : \text{معادلة الأجل الطويل للنموذج.}$$

3-5-1- تقدير النموذج وفق نموذج وسط المجموعة (Mean Group – MG):

تقتض مضطرة MG أن كل من β_i ، δ_{ij} و λ_{ij} معاملات تختلف من دولة لأخرى، كما أنها تأخذ بعين الإعتبار عدم التجانس في المدى القصير والطويل.

3-5-2- تقدير النموذج وفق نموذج وسط المجموعة المدمجة (Pooled Mean Group – PMG):

¹ Persyn.D., & Westerlund. J, (2008), Error-Correction–Based Cointegration Tests for Panel Data. The Stata Journal: Promoting Communications on Statistics and Stata, 8(2), 232–241

الفصل الثاني: دراسة قياسية لآثر التحرر المالي على النمو الاقتصادي

تقتضى مقدر PMG أن فقط β_i تبقى ثابتة في المجموعات المقطعية، أي بين الدول، وتصاغ معادلة هذا النموذج في إطار (ARDL) وفق المعادلة التالية:¹

$$VL_{it} = \alpha + \beta_1 VL_{it-1} + \beta_2 RS_{it-1} + \beta_3 AI_{it-1} + \sum_{j=1}^p \lambda_1 \Delta VL_{i,t-p} + \sum_{j=1}^p \lambda_2 \Delta RS_{i,t-p} + \sum_{j=1}^p \lambda_3 \Delta AI_{i,t-p}$$

$p/i=1,2,\dots,4$ و $t=1,2,\dots,12$

وبعدها يتم اختيار فترة الإبطاء المثلى للنموذج، وعلى ذلك الأساس يتم تقدير النموذج واستخراج المعلمات.

3-5-3- تقدير النموذج وفق نموذج التأثيرات الثابتة الديناميكي (Dynamic Fixed Effects – DFE)²

تقتضى مقدر DFE أن معاملات الميول β_i ، λ_{ij} و δ_{ij} (القصيرة والطويلة الأجل) وأخطاء التباين تبقى ثابتة في المجموعات المقطعية لعينة الدراسة، عكس نموذج MG، مما يسمح بتقديم تأثيرات مختلفة لكل وحدة في العينة، كما يفترض أن معاملات المتغيرات المستقلة توزع عادة بشكل طبيعي في العينة أي بين الدول، يسمح هذا النموذج بدراسة التباين بين الوحدات الفردية، كما يمكن استخدام تقدير النموذج لحساب تباين المعاملات عبر المجموعات المقطعية، مما يساعد في تقدير مدى انتشار العلاقة وما إذا كان من المناسب دمج البيانات أم لا.

3-5-4- اختيار نموذج البائل الديناميكي الملائم:

للمفاضلة بين النماذج الثلاثة أعلاه، نستخدم اختبار "Hausman" والذي يقارن بين النماذج مثلثي.

¹ خدير أسامة، أهمية ودور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في استحداث مناصب شغل بالجزائر: دراسة تحليلية وقياسية خلال الفترة 1997-2016 باستخدام نموذج Panel ARDL، مجلة التكامل الاقتصادي، جامعة أحمد دراية أدرار-الجزائر، المجلد 09، العدد 03، سبتمبر 2021، ص 210.

² Obi Learning, panel ARDL : The concept, 29/03/2024, <https://youtu.be/4-h9dU> ZKUA.

الفصل الثاني: دراسة قياسية لآثر التحرر المالي على النمو الاقتصادي

المبحث الثاني: تحليل ومناقشة النتائج

1- التحليل الوصفي لبيانات الدراسة

سنحاول في هذه النقطة تحليل التطور الحاصل في كل متغيرات الدراسة الخاصة بكل دولة وهي كالتالي:

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي GDPC

مؤشر المعروض النقدي (M2 /GDP) FBV

الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي (FDI)

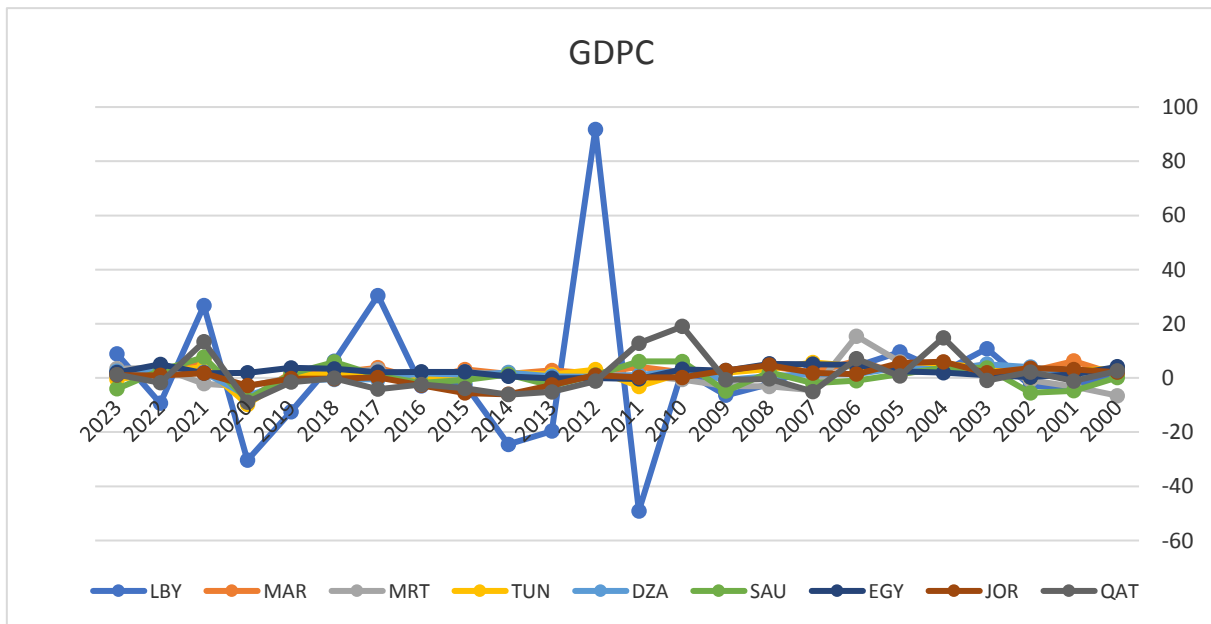
إجمالي القروض الممنوحة للقطاع الخاص من الناتج المحلي الإجمالي (CPS)

الانفتاح التجاري، يتم حساب مؤشر الانفتاح التجاري عن طريق قسمة إجمالي الصادرات والواردات على

الناتج المحلي الإجمالي (OPEN)

1- تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

الشكل رقم 03: نسب تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي GDPC



الفصل الثاني: دراسة قياسية لآثر التحرر المالي على النمو الاقتصادي

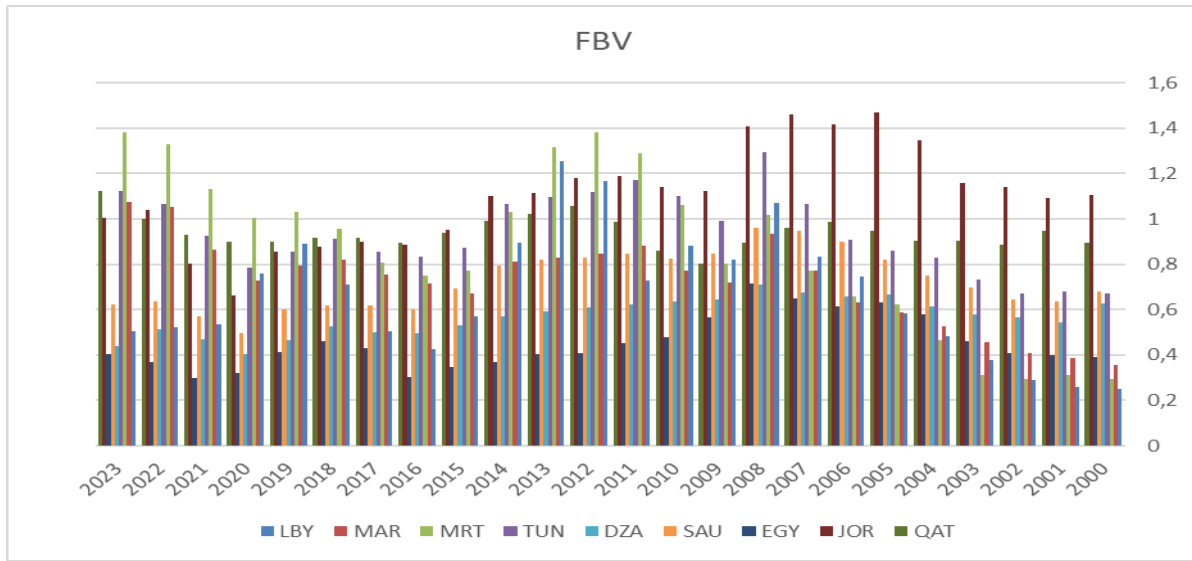
المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برمجية EXCEL

يوضح الرسم البياني «نسب تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDPC) يعرض تغير هذا المؤشر الاقتصادي المهم عبر الفترة من 2000 إلى 2023 لعدد من الدول العربية، وهي: ليبيا، المغرب، موريتانيا، تونس، الجزائر، السعودية، مصر، الأردن، وقطر. يُظهر المحور الأفقي السنوات بينما يعبر المحور الرأسي عن نسبة التغير في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار الأمريكي، مما يسمح بمقارنة أداء هذه الدول اقتصاديًا على مدى أكثر من عقدين. تختلف أنماط التطور بين هذه الدول بشكل واضح، حيث سجلت بعضها تقلبات حادة وعنيفة في المؤشر، كما هو الحال في ليبيا التي شهدت قفزات كبيرة في عام 2012 تجاوزت 100%، تلتها انخفاضات حادة في العام التالي، وهو ما قد يعكس الاضطرابات السياسية والصراعات المسلحة التي شهدتها البلاد خلال تلك الفترة. في المقابل، ظهرت دول مثل المغرب وتونس بمظاهر استقرار نسبي في الأداء مع تقلبات محدودة حول الصفر، مما يدل على ثبات مستوى الدخل المتوافر للأفراد دون نمو ملموس أو تراجع كبير. أما قطر، فقد سجلت أداءً إيجابياً مستقراً نسبياً مقارنة بباقي الدول، خصوصاً منذ منتصف العقد الأول للقرن الحادي والعشرين، وهو ما يمكن ربطه بارتفاع إيرادات الطاقة وتحقيق فوائض اقتصادية. بشكل عام، يُظهر الرسم البياني تنوعاً كبيراً في مسارات التنمية الاقتصادية بين هذه الدول، وي طرح تساؤلات حول العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي ساهمت في تشكيل هذه الأنماط المختلفة، خاصة في أعقاب الأزمات المالية العالمية وأحداث الربيع العربي التي تركت آثاراً واضحة على مؤشرات النمو في العديد من هذه الاقتصادات.

2- مؤشر المعروض النقدي (M2 / GDP)

الشكل رقم 04: مؤشر المعروض النقدي FBV

الفصل الثاني: دراسة قياسية لآثر التحرر المالي على النمو الاقتصادي



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برمجية EXCEL

من خلال تحليل البيانات الواردة في الرسم البياني:

ليبيا: (LBY)

- سلوك عام: تظهر بيانات ليبيا تقلبات كبيرة في مؤشر $M2/GDP$ خلال فترة الدراسة. في بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين (من عام 2000 إلى عام 2005)، ظل المؤشر مستقرًا حول مستوى حوالي 1.2.

- التغيرات الحادة: بدءًا من عام 2010، شهدت ليبيا ارتفاعًا كبيرًا في المؤشر ليصل إلى قمته في عام 2012 عند حوالي 1.45، وهو ما قد يعكس زيادة كبيرة في المعروض النقدي نتيجة للإيرادات النفطية المرتفعة أو السياسات النقدية التوسعية.

- الانهيار بعد عام 2012: ومع اندلاع الصراعات السياسية والاقتصادية في عام 2013، انخفض المؤشر بشكل حاد لتصل نسبته إلى حوالي 0.8 في عام 2013، مما يعكس تراجعًا كبيرًا في السيولة النقدية وتأثير عدم الاستقرار السياسي على النظام المصرفي.

المغرب: (MAR)

- استقرار نسبي: يظهر مؤشر $M2/GDP$ للمغرب استقرارًا نسبيًا خلال الفترة المدروسة. منذ عام 2000 وحتى عام 2023، ظل المؤشر يتراوح بين 0.7 و 1.0.

الفصل الثاني: دراسة قياسية لآثر التحرر المالي على النمو الاقتصادي

- التغيرات الطفيفة: خلال السنوات الأخيرة (من عام 2018 إلى عام 2023)، سجل المؤشر انخفاضًا طفيفًا ليصل إلى حوالي 0.6 في عام 2023، مما قد يشير إلى توجه نحو ضبط السياسة النقدية أو تباطؤ معدلات توسيع القاعدة النقدية.

موريتانيا: (MRT)

- ارتفاع تدريجي: تُظهر بيانات موريتانيا اتجاهًا تصاعديًا في مؤشر $M2/GDP$ على مدى السنوات. بدأ المؤشر في عام 2000 عند حوالي 0.8، ثم ارتفع تدريجيًا ليصل إلى حوالي 1.2 في عام 2012.
- استقرار بعد عام 2012: منذ عام 2012، ظل المؤشر مستقرًا حول مستوى 1.2 تقريبًا حتى عام 2023، مما يعكس سياسة نقدية مستقرة مع التركيز على تعزيز السيولة النقدية لدعم النشاط الاقتصادي.

تونس: (TUN)

- استقرار نسبي: يُظهر مؤشر $M2/GDP$ لتونس استقرارًا نسبيًا خلال الفترة المدروسة. منذ عام 2000 وحتى عام 2023، ظل المؤشر يتراوح بين 0.9 و 1.1.
- انخفاض طفيف: في السنوات الأخيرة (من عام 2018 إلى عام 2023)، سجل المؤشر انخفاضًا طفيفًا ليصل إلى حوالي 0.8 في عام 2023، مما قد يعكس تأثير الأزمات الاقتصادية أو السياسات النقدية التي تستهدف تقليل السيولة.

الجزائر: (DZA)

- استقرار نسبي: تُظهر بيانات الجزائر استقرارًا نسبيًا في مؤشر $M2/GDP$ خلال الفترة المدروسة. منذ عام 2000 وحتى عام 2023، ظل المؤشر يتراوح بين 0.8 و 1.0.
- ارتفاع طفيف: في بعض الفترات، مثل عامي 2011 و 2012، سجل المؤشر ارتفاعًا طفيفًا ليصل إلى حوالي 1.1، وهو ما قد يعكس تأثير الإيرادات النفطية أو السياسات النقدية التوسعية.

السعودية: (SAU)

الفصل الثاني: دراسة قياسية لآثر التحرر المالي على النمو الاقتصادي

- استقرار مرتفع: يُظهر مؤشر M2/GDP للسعودية استقرارًا مرتفعًا نسبيًا خلال الفترة المدروسة. منذ عام 2000 وحتى عام 2023، ظل المؤشر يتراوح بين 0.8 و1.0.
- انخفاض طفيف: في السنوات الأخيرة (من عام 2018 إلى عام 2023)، سجل المؤشر انخفاضًا طفيفًا ليصل إلى حوالي 0.6 في عام 2023، مما قد يعكس تأثير السياسات النقدية المحافظة أو تقليل الاعتماد على القروض البنكية.

مصر: (EGY)

- ارتفاع تدريجي: تُظهر بيانات مصر اتجاهًا تصاعديًا في مؤشر M2/GDP خلال الفترة المدروسة. بدأ المؤشر في عام 2000 عند حوالي 0.7، ثم ارتفع تدريجيًا ليصل إلى حوالي 1.0 في عام 2012.
- استقرار بعد عام 2012: منذ عام 2012، ظل المؤشر مستقرًا حول مستوى 1.0 حتى عام 2023، مما يعكس سياسة نقدية مستقرة مع التركيز على تعزيز السيولة النقدية لدعم النشاط الاقتصادي.

الأردن: (JOR)

- استقرار نسبي: يُظهر مؤشر M2/GDP للأردن استقرارًا نسبيًا خلال الفترة المدروسة. منذ عام 2000 وحتى عام 2023، ظل المؤشر يتراوح بين 0.8 و1.0.
- انخفاض طفيف: في السنوات الأخيرة (من عام 2018 إلى عام 2023)، سجل المؤشر انخفاضًا طفيفًا ليصل إلى حوالي 0.6 في عام 2023، مما قد يعكس تأثير الأزمات الاقتصادية أو السياسات النقدية التي تستهدف تقليل السيولة.

قطر: (QAT)

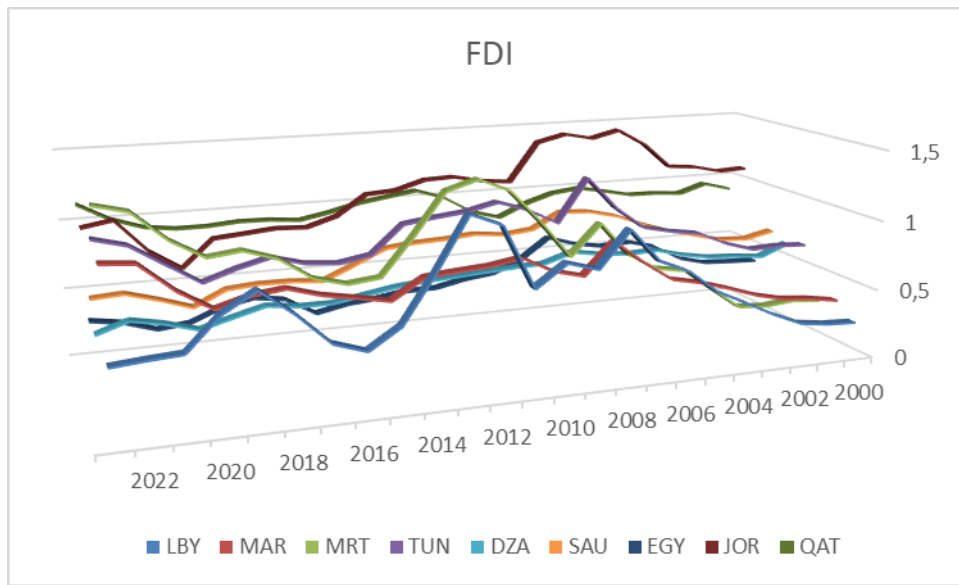
- استقرار مرتفع: يُظهر مؤشر M2/GDP لقطر استقرارًا مرتفعًا نسبيًا خلال الفترة المدروسة. منذ عام 2000 وحتى عام 2023، ظل المؤشر يتراوح بين 1.0 و1.2.
- ارتفاع طفيف: في بعض الفترات، مثل عامي 2011 و2012، سجل المؤشر ارتفاعًا طفيفًا ليصل إلى حوالي 1.3، وهو ما قد يعكس تأثير الإيرادات النفطية أو السياسات النقدية التوسعية.

الفصل الثاني: دراسة قياسية لآثر التحرر المالي على النمو الاقتصادي

ومنه نستنتج الدول التي حققت استقرارًا مرتفعًا في المؤشر عادةً ما تكون لديها سياسات نقدية متوازنة واقتصادات أكثر استقرارًا، بينما الدول التي شهدت تقلبات كبيرة تعكس تحديات سياسية أو اقتصادية كبيرة. هذا المؤشر يُعتبر أداة مهمة لفهم العلاقة بين السياسة النقدية والنمو الاقتصادي، حيث يساعد في تقييم مدى كفاءة السياسات النقدية في تحقيق التوازن بين السيولة والنتائج المحلي الإجمالي.

3- نسب الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي

الشكل رقم 05: نسب الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برمجية EXCEL

يُظهر الرسم البياني تطور نسب الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي لعدة دول عربية خلال الفترة من عام 2000 إلى عام 2022. شهدت هذه الدول تباينًا كبيرًا في مستويات جذب الاستثمار الأجنبي، حيث ظهرت ارتفاعات وانخفاضات واضحة مرتبطة بالسياسات الاقتصادية والظروف السياسية والاقتصادية.

الدول ذات الارتفاعات الملحوظة:

قطر: (QAT)

الفصل الثاني: دراسة قياسية لآثر التحرر المالي على النمو الاقتصادي

- كانت قطر الدولة الأكثر جذباً للاستثمار الأجنبي المباشر خلال فترة التحليل.
- بين عامي 2008 و2014، بلغت نسبة FDI حوالي 1.5% من الناتج المحلي الإجمالي، وهي أعلى نسبة بين جميع الدول الممثلة في الرسم البياني.
- بعد عام 2014، بدأت النسبة في الانخفاض تدريجياً، لكنها ظلت مرتفعة نسبياً مقارنة بالدول الأخرى.

الجزائر: (DZA)

- شهدت الجزائر زيادة كبيرة في نسب FDI بين عامي 2008 و2014، حيث وصلت إلى حوالي 1.3% من الناتج المحلي الإجمالي.
- بعد ذلك، بدأت النسبة في الانخفاض تدريجياً، لكنها ظلت مرتفعة نسبياً مقارنة ببعض الدول الأخرى.

مصر: (EGY)

- سجلت مصر نمواً ملحوظاً في نسب FDI بين عامي 2008 و2014، حيث وصلت إلى مستويات قريبة من 1.2% من الناتج المحلي الإجمالي.
- بعد عام 2014، بدأت النسبة في الانخفاض تدريجياً، لكنها ظلت مرتفعة نسبياً مقارنة ببعض الدول الأخرى.

الدول ذات التقلبات الكبيرة:

تونس: (TUN)

- كانت النسبة مرتفعة في بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، ثم انخفضت بشكل ملحوظ حتى عام 2008.
- بعد عام 2008، بدأت النسبة في الارتفاع مرة أخرى، لكنها لم تصل إلى مستويات مرتفعة كما في بداية العقد.

الفصل الثاني: دراسة قياسية لآثر التحرر المالي على النمو الاقتصادي

موريتانيا: (MRT)

- كانت النسبة مرتفعة في بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، ثم انخفضت بشكل ملحوظ حتى عام 2008.
- بعد عام 2008، بدأت النسبة في الارتفاع مرة أخرى، لكنها ظلت أقل من مستويات بداية العقد.

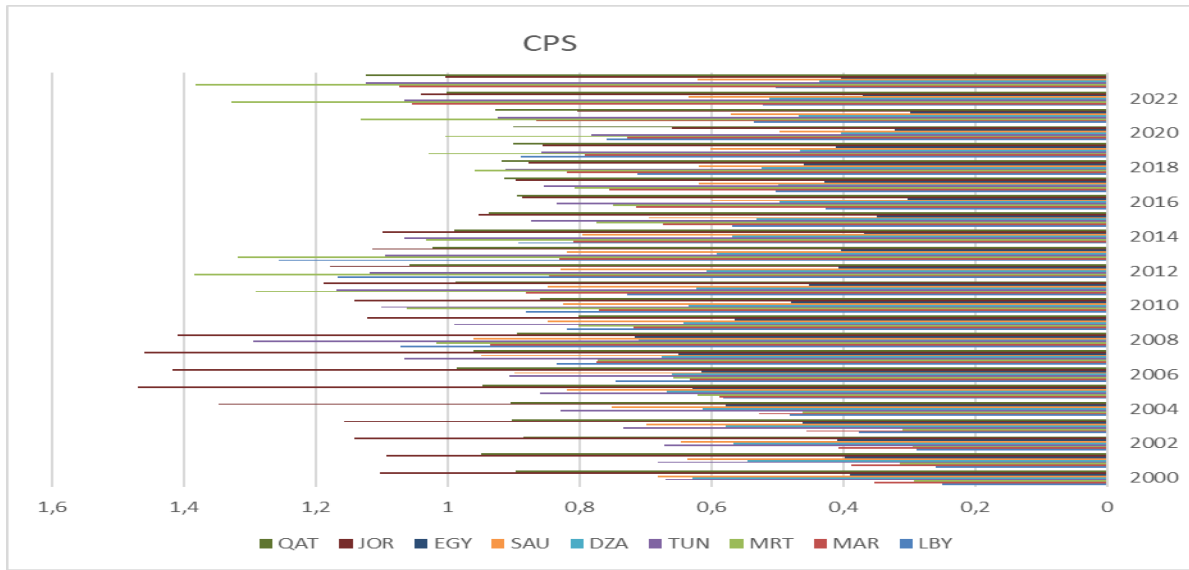
الدول ذات النسب المنخفضة:

- ليبيا: (LBY) شهدت ارتفاعاً طفيفاً بين عامي 2008 و2014، لكنه كان ضعيفاً مقارنة بالدول الأخرى.
- المغرب: (MAR) شهدت ارتفاعاً طفيفاً بين عامي 2008 و2014، لكنها ظلت أقل من مستويات الدول مثل قطر والجزائر.
- السعودية: (SAU) شهدت ارتفاعاً طفيفاً بين عامي 2008 و2014، لكنها ظلت أقل من مستويات الدول مثل قطر والجزائر.
- يمكن القول إن جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر ترتبط بجودة السياسات الاقتصادية، والاستقرار العام، ودرجة التنويع في الاقتصاد الوطني.

4- نسب إجمالي القروض الممنوحة للقطاع الخاص من الناتج المحلي الإجمالي

الشكل رقم 06: نسب إجمالي القروض الممنوحة للقطاع الخاص (CPS)

الفصل الثاني: دراسة قياسية لآثر التحرر المالي على النمو الاقتصادي



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برمجية EXCEL

من خلال الرسم البياني نلاحظ

قطر: (QAT)

تُظهر دولة قطر أعلى نسبة نمو في حصة القروض الممنوحة للقطاع الخاص من الناتج المحلي الإجمالي بين جميع الدول المعروضة، وهذا يدل على تطور كبير في القطاع المصرفي وتنامي دور القطاع الخاص في الاقتصاد القطري. استمرار ارتفاع هذه النسبة واستقرارها خلال معظم السنوات يشير إلى السياسات الاقتصادية الداعمة للقطاع الخاص، والبنية التحتية المالية القوية التي تسهل توفير السيولة له. كما أن زيادة الاستثمارات المحلية والأجنبية ساهمت في تعزيز هذا الاتجاه.

الأردن: (JOR)

الأردن شهد ارتفاعاً ملحوظاً في نسبة CPS لكنه أقل من قطر، مع بعض التقلبات عبر الزمن، مما يعكس التغيرات في بيئة الأعمال والسياسات النقدية. يُعتقد أن هذا التذبذب قد يكون نتيجة التغيرات في السياسة المالية، وتأثيرات خارجية مثل الأزمات الإقليمية والدولية، إضافة إلى الاعتماد الكبير على المساعدات الخارجية والدين العام، ما يؤثر على قدرة البنوك على تقديم قروض طويلة الأمد للقطاع الخاص.

مصر: (EGY)

الفصل الثاني: دراسة قياسية لآثر التحرر المالي على النمو الاقتصادي

تباينت نسبة CPS بشكل واضح على مدى العقدين الماضيين، حيث شهدت فترات ارتفاع كبيرة تلتها انخفاضات حادة، خاصة في السنوات الأخيرة. هذا التذبذب يعكس حالة عدم الاستقرار الاقتصادي التي مرت بها البلاد، بما في ذلك التغيرات في العملة، وتزايد الدين الخارجي، ونقص السيولة، وأثر الجائحة العالمية. ومع ذلك، لا يزال القطاع الخاص يلعب دورًا محوريًا في الاقتصاد المصري، وهو يعتمد بشكل كبير على القروض البنكية لتمويل المشاريع المتوسطة والصغيرة.

المملكة العربية السعودية: (SAU)

تتميز بنسبة مرتفعة جدًا لـ CPS ، وهي ثاني أعلى دولة بعد قطر، مع استقرار نسبي في هذه النسبة على طول الفترة الزمنية. يُعزى هذا إلى سياسات التطوير الاقتصادي الكبيرة التي تنفذها الدولة ضمن رؤية 2030، والتي تهدف إلى تنويع مصادر الدخل وتعزيز دور القطاع الخاص. بالإضافة إلى ذلك، فإن توسعات البنوك المحلية والاستثمار في المشاريع الكبرى ساعدت في زيادة القروض الموجهة للقطاع الخاص.

الجزائر: (DZA)

تتميز بتقلبات كبيرة في نسبة CPS على مدار السنين، دون وجود اتجاه واضح للارتفاع أو الانخفاض المستمر. يُعتقد أن السبب الرئيسي لهذا هو الاعتماد الكبير على النفط كمصدر للدخل، مما يجعل الاقتصاد غير متوازن ويتأثر بالتغيرات في أسعار النفط العالمية. عندما تنخفض أسعار النفط، تنخفض السيولة في البنوك وبالتالي تقل القروض المقدمة للقطاع الخاص، والعكس صحيح.

تونس: (TUN)

سجلت نموًا محدودًا في نسبة CPS مقارنة بالدول الأخرى، مع انخفاضات واضحة في السنوات الأخيرة. يُعد هذا مؤشرًا على ضعف البيئة الاستثمارية وتحديات الأمن الاقتصادي، إضافة إلى الاضطرابات السياسية التي أثرت على ثقة المستثمرين. كما أن ضعف البنية التحتية المصرفية وقلة التسهيلات المالية المقدمة للشركات الصغيرة والمتوسطة ساهمت في الحد من نمو هذه النسبة.

موريتانيا: (MRT)

الفصل الثاني: دراسة قياسية لآثر التحرر المالي على النمو الاقتصادي

موريتانيا تحتل المرتبة الدنيا من حيث نسبة CPS ، مع مستويات منخفضة جداً وثابتة نسبياً على طول الفترة الزمنية. يُعزى ذلك إلى ضعف البنية المصرفية وضعف تطوير القطاع الخاص، إضافة إلى تحديات اقتصادية هيكلية تعيق نمو المؤسسات الخاصة، مثل نقص الطاقة، وعدم استقرار العملة، وضعف الحوكمة. كل هذه العوامل تقيد البنوك من تقديم قروض كبيرة أو ميسرة للقطاع الخاص.

المغرب: (MAR)

في المغرب، تتراوح نسبة CPS بين المتوسط والمنخفض، مع تذبذب ملحوظ في بعض الفترات. يُعتقد أن هذا يعكس تحديات تواجه الاقتصاد المغربي مثل الاعتماد على الواردات، وعدم كفاءة السوق المالية، وضعف تنمية المناطق الريفية. ومع ذلك، هناك جهود حكومية لدعم القطاع الخاص من خلال برامج تمويلية ومشاريع بنية تحتية، إلا أن آثارها لم تظهر بشكل واضح على مؤشر CPS حتى الآن.

ليبيا: (LBY)

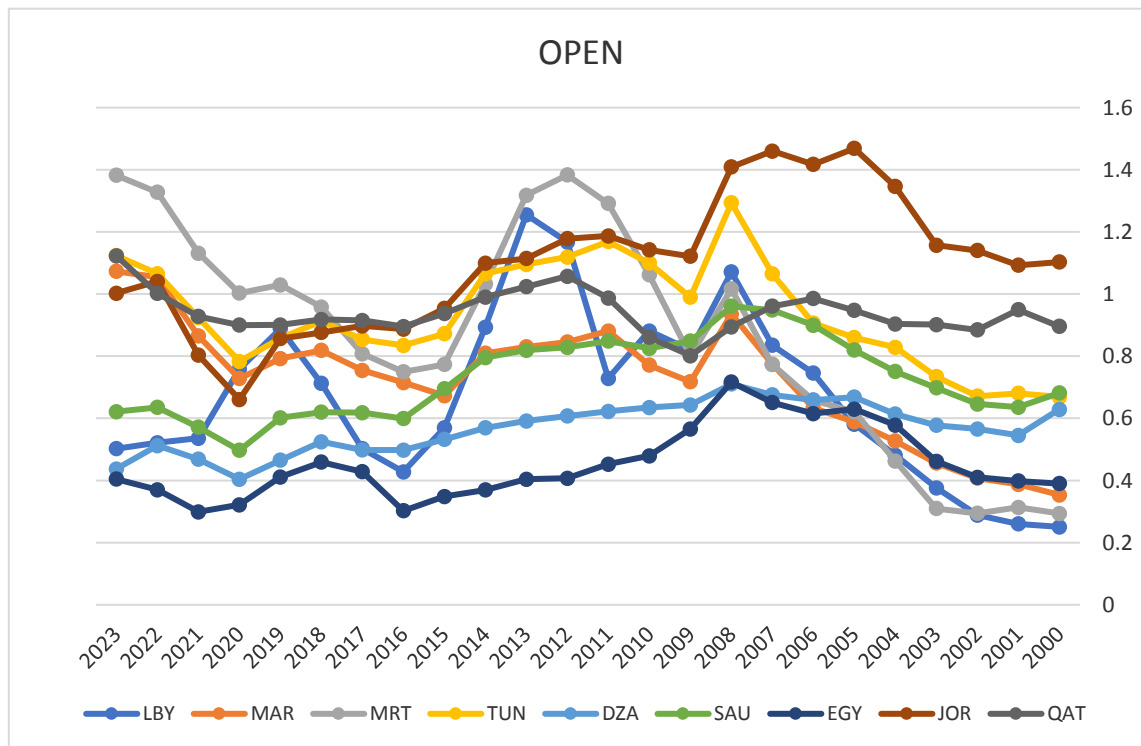
ليبيا تتميز بأدنى مستويات النمو في نسبة CPS ، مع استقرار منخفض على طول الفترة الزمنية. يُعزى ذلك إلى الظروف السياسية والاقتصادية غير المستقرة التي عانت منها البلاد منذ عام 2011 وحتى اليوم، بما في ذلك الحرب الأهلية، وانقسام المؤسسات المالية، وضعف البنية التحتية المصرفية. كل هذه العوامل أدت إلى تراجع كبير في قدرة البنوك على تقديم قروض للقطاع الخاص، مما أدى إلى تجمد نسبي لنشاطه.

نستنتج اختلافات كبيرة بين الدول العربية في نسبة القروض الممنوحة للقطاع الخاص من الناتج المحلي الإجمالي، وهذه الاختلافات ترتبط مباشرة بالاستقرار السياسي، والتطور المالي، ودرجة الاعتماد على القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية. الدول ذات البنية الاقتصادية القوية والمستقرة سياسياً مثل قطر والسعودية تحقق أعلى النسب، بينما الدول التي تعيش ظروفاً اقتصادية أو سياسية صعبة مثل ليبيا وموريتانيا تبقى في أسفل الترتيب.

5- الانفتاح التجاري

الشكل رقم 07: الانفتاح التجاري (OPEN)

الفصل الثاني: دراسة قياسية لآثر التحرر المالي على النمو الاقتصادي



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برمجية EXCEL.

من خلال الرسم البياني نلاحظ

ليبيا: (LBY)

تظهر ليبيا مستويات منخفضة نسبياً من الانفتاح التجاري على مدار الفترة الممتدة بين عامي 2000 و2023، مع استقرار نسبي في معظم السنوات باستثناء بعض التذبذبات البسيطة. ومع ذلك، يلاحظ انخفاض واضح في المؤشر بدءاً من عام 2011، وهو ما يرتبط بشكل مباشر بالأحداث السياسية والصراعات المسلحة التي شهدتها البلاد في تلك الفترة. هذا الاضطراب أدى إلى تعطيل عمليات الاستيراد والتصدير، وتراجع النشاط الاقتصادي بشكل عام، مما قلل من حجم التجارة الخارجية مقارنة بالنواتج المحلي الإجمالي.

المغرب: (MAR)

الفصل الثاني: دراسة قياسية لآثر التحرر المالي على النمو الاقتصادي

شهد المغرب ارتفاعاً تدريجياً في مؤشر الانفتاح التجاري خلال العقدين الماضيين، لكنه لم يصل إلى مستويات مرتفعة جداً مقارنة بدول أخرى. يعكس هذا الاتجاه سياسات الانفتاح التدريجي التي اعتمدتها الدولة في مجال التجارة الخارجية، خاصةً من خلال توقيع اتفاقيات تجارية مع الاتحاد الأوروبي وبعض الدول الإفريقية. ومع ذلك، فإن الاعتماد الكبير على الواردات الأساسية مثل الطاقة والمواد الخام ساعد في رفع قيمة المؤشر، رغم أن الصادرات لا تزال محدودة نسبياً من حيث التنوع والحجم.

موريتانيا: (MRT)

تتميز موريتانيا بتقلبات كبيرة في مؤشر الانفتاح التجاري، مع مستويات متباينة عبر الزمن. في بعض السنوات، بلغت نسبة الانفتاح مستويات مرتفعة نسبياً، وذلك نتيجة لاعتماد الاقتصاد بشكل كبير على صادرات معدنية محدودة وواردات ضرورية مثل الوقود والمنتجات الغذائية. ومع ذلك، فإن ضعف البنية الاقتصادية والصناعية وعدم استقرار الأسعار العالمية للموارد الطبيعية تُسبب تقلبات كبيرة في حجم التجارة الخارجية، مما يجعل المؤشر غير مستقر.

تونس: (TUN)

تونس سجلت ارتفاعاً ملحوظاً في مؤشر الانفتاح التجاري خلال أول عقد من القرن الحادي والعشرين، يتبعه استقرار نسبي أو حتى انخفاض خفيف في السنوات الأخيرة. يعزى هذا الارتفاع الأولي إلى الانفتاح المتزايد على السوق الأوروبية وتنويع الشركاء التجاريين. ومع ذلك، فإن الاضطرابات السياسية والاقتصادية التي أعقبت الثورة التونسية أثرت سلباً على النمو التجاري، مما أدى إلى تباطؤ في زيادة الانفتاح وزيادة العجز التجاري.

الجزائر: (DZA)

تُظهر الجزائر ارتفاعاً كبيراً في مؤشر الانفتاح التجاري خلال سنوات ارتفاع أسعار النفط، بينما تتخفّض هذه النسبة في فترات تراجع أسعار المواد الخام. يعود هذا التذبذب إلى الاعتماد الكبير على تصدير

الفصل الثاني: دراسة قياسية لآثر التحرر المالي على النمو الاقتصادي

المحروقات كمصدر رئيسي للدخل، إضافة إلى استيراد معظم السلع الاستهلاكية والصناعية. وبالتالي، فإن أي تغير في أسعار النفط أو السياسات الجمركية يؤثر بشكل مباشر على حجم التجارة الخارجية مقارنة بالنواتج المحلي الإجمالي.

المملكة العربية السعودية: (SAU)

تشهد المملكة العربية السعودية ارتفاعاً في مؤشر الانفتاح التجاري مع تطور واضح في السنوات الأخيرة، وخاصة ضمن إطار رؤية 2030 التي تهدف إلى تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على النفط. هذا الاتجاه ينعكس في زيادة الواردات بسبب التوسع العمراني والخدمي، وكذلك في زيادة الصادرات غير النفطية. رغم أن الاقتصاد السعودي كان يعتمد تقليدياً على النفط، إلا أن الانفتاح التجاري يزداد تدريجياً مع تطور القطاعات الأخرى.

مصر: (EGY)

سجلت مصر تذبذباً واضحاً في مؤشر الانفتاح التجاري على مدار العقدين الماضيين، مع فترات ارتفاع كبيرة تليها انخفاضات حادة. يُعتقد أن هذا يرجع إلى تأثيرات داخلية وخارجية، مثل تغيرات العملة المحلية، وزيادة ديون الدولة، والأزمات الاقتصادية العالمية مثل جائحة كورونا. كما أن اعتماد مصر على الواردات الغذائية والطاقة زاد من قيمة الواردات، مما ساعد في رفع المؤشر، في حين لا تزال الصادرات غير النفطية تحتاج إلى دعم أكبر لتعزيز الميزان التجاري.

الأردن: (JOR)

الأردن يتميز بنسبة عالية من الانفتاح التجاري، وهو ما يعكس طبيعة الاقتصاد الأردني الذي يعتمد على الاستيراد بشكل كبير، إضافة إلى تصدير بعض المنتجات الصناعية والخدمية. رغم أن هذا الانفتاح مرتفع، فإنه يواجه تحديات كبيرة بسبب العجز التجاري المستمر، وضعف قاعدة الإنتاج المحلية، إضافة إلى تأثيرات خارجية مثل الأزمات الإقليمية وتدفق اللاجئين. كل هذه العوامل تجعل اقتصاد الأردن معرضاً للتغيرات الخارجية.

قطر: (QAT)

الفصل الثاني: دراسة قياسية لآثر التحرر المالي على النمو الاقتصادي

تتميز قطر بأعلى نسبة انفتاح تجاري بين جميع الدول المعروضة، وهذا يعكس قوة الاقتصاد القطري وقدرته الكبيرة على التفاعل مع الأسواق العالمية. يعود هذا الانفتاح إلى تصدير الغاز الطبيعي المسال بكميات هائلة، إضافة إلى استيراد السلع الرأسمالية والخدمات اللازمة للتوسع العمراني والاستثمارات الكبيرة. كما أن استضافة كأس العالم 2022 زادت من حركة التجارة الخارجية، مما ساعد في رفع مؤشر الانفتاح بشكل ملحوظ.

نستنتج أن هناك اختلافات واضحة في درجة الانفتاح التجاري بين الدول العربية، وهي تشير إلى مدى اعتماد اقتصادات هذه الدول على التجارة الخارجية. الدول ذات الاقتصاد المتنوع والمستقر مثل قطر والمملكة العربية السعودية تحقق أعلى مستويات الانفتاح، بينما الدول التي تواجه تحديات اقتصادية أو سياسية مثل ليبيا وتونس تُظهر تراجعاً أو عدم استقرار في هذا المؤشر. ومن الجدير بالذكر أن الانفتاح التجاري ليس دائماً مؤشراً إيجابياً إذا لم يصاحبه نمو في الصادرات وتنمية مستدامة للقطاعات الإنتاجية.

ثانياً: النموذج القياسي المقدر

من أجل اختيار النموذج، سوف نتبع الخطوات التالية:

- اختبار التجانس.
- دراسة الإستقرارية.
- اختبار التكامل المشترك.
- تقدير النموذج باستعمال PMG، MG و DFE.
- اختبار Hausman لتحديد النموذج الملائم.

1- ارتباط المقاطع العرضية:

إن اختبار الارتباط بين المقاطع العرضية (Cross section)، يعد ضرورة ملحة في نموذج البانل، لأن الخطوات الأخرى سوف تبنى على هذا الأساس، فإذا كانت بيانات بانل ترتبط فيما بينها، فيجب أن تمر المراحل القادمة من الدراسة بالإختبارات التي تتفق مع وجود الارتباط بينها، واختبار "CD-test" هو الذي يكشف لنا عما إذا كان هناك ارتباط بين المقاطع العرضية حسب (Pesaran, 2004)¹، ويُستخدم هذا الاختبار لتحديد ما إذا كان الارتباط بين المقاطع العرضية موجوداً بين الأفراد في بيانات البانل حيث يمكن أن تؤثر التأثيرات والصدمات المشتركة بين الوحدات المقطعية في اقتصاد دولة ما على اقتصادات دول أخرى. وقد ينتج عن تجاهل الارتباط بين المقاطع العرضية وافترض الاستقلال بين القطاعات تقديرات غير دقيقة وغير موثوقة².

والجدول التالي يعطي لنا نتائج هذا الإختبار:

جدول رقم (01): نتائج اختبار "CD-test" للكشف عن الارتباط بين متغيرات الدراسة

¹صغيري سيد أحمد وبولصنام محمد، تحليل العلاقة بين التطور المالي والنمو الإقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA) خلال الفترة 1990-2017 باستخدام نموذج الانحدار الذاتي بالتأخيرات الموزعة لمعطيات بانل (Panel ARDL)، *les cahiers du mecas*، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، المجلد 17، العدد 02، 2021/07/03، ص 269.

² Alan T. W, Chin-Chia L,(2024), Exchange rates, credit default swaps and market volatility of emerging markets: Panel CS-ARDL approach, *Borsa Istanbul Review*, 24(1), p 178

المتغيرات	قيمة اختبار CD	القيمة الاحتمالية	Corr	Abs(Corr)
gdpc	6.77	0.000	0.261	0.271
fbv	14.39	0.000	0.555	0.670
fdi	4.72	0.000	0.182	0.261
cps	7.56	0.000	0.292	0.652
open	9.38	0.000	0.362	0.436

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برمجية Stata 17.

يعطي اختبار (CD-test) للكشف عن الارتباط بين المقاطع العرضية حسب (Pesaran, 2004) وتشير قيمة الاحتمال إلى معنوية متغيرات الدراسة عند مستوى الدلالة 05 %، وعليه نرفض الفرضية الصفرية، ونقبل الفرضية البديلة والتي تنص على وجود ارتباط بين المقاطع العرضية عند مستوى الدلالة 05%.

2- اختبار التجانس:

نستعمل اختبار (Pesaran, Yamagata, 2008) للتحقق من تجانس معاملات الانحدار (Slope) لجميع الوحدات.

جدول رقم (02): نتائج اختبار التجانس حسب (Pesaran, Yamagata)

الاختبار	قيمة الاحصائية	قيمة الاحتمال
Delta	7.823	0.000
Delta Adj	8.843	0.000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برمجية Stata 17 .

تظهر نتائج اختبار التجانس باستخدام القيم المحسوبة (Delta) و (Delta Adj)، ومن خلال قيمة الاحتمال نرفض الفرضية الصفرية القائلة بأن معاملات الانحدار متجانسة عند مستوى دلالة 5%، وبالتالي تكون جميع المتغيرات غير متجانسة، وبناء على ذلك سنعتمد على طرق البائل غير المتجانسة والتي تختلف فيها معاملات الانحدار عن المقاطع العرضية الفردية ضمن نماذج البائل.

3- دراسة الإستقرارية:

يتم استخدام اختبارا (CIPS) و (CADF) الذين يعدان من اختبارات الجيل الثاني، والذي اقترحهما (Pesaran,2007) للكشف عن مستويات التكامل بين المتغيرات باستخدام اختبارات جذر الوحدة لبيانات بانل ذات الارتباط بين مقاطعها العرضية، والنتائج موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (03): نتائج اختبار جذر الوحدة حسب (Pesaran,2007)

CADF Test		CIPS Test		المتغيرات
الفرق الأول	في المستوى	الفرق الأول	في المستوى	
-2.796 (0.023)	-4.182 (0.000)	-3.684 (0.000)	-6.066 (0.000)	gdp
-5.390 (0.000)	-1.842 (0.033)	-1.289 (0.099)	-2.387 (0.008)	fbv
-7.245 (0.000)	-3.192 (0.001)	-2.685 (0.004)	-7.290 (0.000)	fdi
-3.942 (0.000)	-1.201 (0.114)	-2.952 (0.030)	0.689 (0.755)	cps
-5.122 (0.000)	0.398 (0.655)	-2.421 (0.008)	0.387 (0.651)	open

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برمجية Stata 17.

وفقاً لاختباري (CIPS) و (CADF) الموضحين في الجدول (3)، نلاحظ عدم وجود جذر وحدة لكل من نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDPC) ، ، والاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)، ومؤشر المعروض النقدي (FBV) وبالتالي فهي مستقرة عند المستوى ومتكاملة في المستوى (0)، بينما أظهرت النتائج أن إجمالي القروض للقطاع الخاص (CPS) والانفتاح التجاري (OPEN) ، مستقر بعد إجراء الفرق الأول ومتكامل من الدرجة الأولى. (1) وهذا يسمح لنا باستخدام نموذج الانحدار الذاتي التأخير التوزيعي (ARDL) ونموذج المجموعة المتوسطة. (PMG)

اختبار التكامل المشترك:

اختبارات بانل للتكامل المشترك والتي طورها (Westerlund,2007)، تعتمد على اختبار صحة الفرضية الصفرية والتي تنص على غياب التكامل المشترك بين المتغيرات، سواء في الأجل القصير أو الطويل، في ظل وجود درجة كبيرة من عدم التجانس بين الوحدات، ووجود ارتباط بين المقاطع العرضية، ونتائج اختبار بانل للتكامل المشترك لمتغيرات الدراسة موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم (04): نتائج اختبار التكامل المشترك حسب (Westerlund,2007)

Westerlund test for cointegration

Ho: No cointegration	Number of panels	=	8
Ha: Some panels are cointegrated	Number of periods	=	24

Cointegrating vector: Panel specific
Panel means: Included
Time trend: Not included
AR parameter: Panel specific

	Statistic	p-value
Variance ratio	-2.1365	0.0163

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برمجية Stata 17.

تشير قراءة نتائج اختبار التكامل المشترك حسب "Westerlund"، إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة عند مستوى معنوية 05 % خلال فترة الدراسة.

وبعد إيجاد علاقة تربط بين متغيرات الدراسة في المدى الطويل، سوف نقوم باختيار النموذج الملائم للدراسة حسب نموذج بانل الديناميكي.

4- تقدير نموذج (Panel ARDL):

في هذه المرحلة سنقوم بتقدير نموذج (Panel ARDL) وفق نموذج وسط المجموعة (Mean Group)، نموذج وسط المجموعة المدمجة (Pooled Mean Group)، ونموذج التأثيرات الثابتة الديناميكي (Dynamic Fixed Effects).

اختيار نموذج البانل الديناميكي الملائم:

للمفاضلة بين النماذج الثلاثة أعلاه، نستخدم اختبار "Hausman" والذي يقارن بين النماذج مثلثي.

المفاضلة بين نمودجي وسط المجموعة ووسط المجموعة المدمجة:

جدول رقم (05): نتائج اختبارات المفاضلة بين MG و PMG

الاختبار	المفاضلة بين	قيمة الاحصائية	قيمة الاحتمال	النموذج المناسب
Hausman	MG/PMG	2.63	0.6222	PMG

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برمجية Stata 17.

يوضح استخدام اختبار (Hausman) لاختيار نموذج (Panel ARDL) أن نموذج وسط المجموعة المدمجة (PMG) أفضل من نموذج وسط المجموعة (PM)، حيث أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.6222 والتي هي أكبر من 05 %.

المفاضلة بين نمودجي وسط المجموعة المدمجة (PMG) والتأثيرات الثابتة الديناميكي (DFE):

أثبتنا سابقا أن استخدام "PMG" يمكن تحليل تأثيرات العوامل الزمنية على المدى الطويل، بينما يمكن "DFE" من فهم التأثيرات الثابتة المتغيرة مع الزمن، وعليه فاختيار النموذج المناسب بينهما سيمكننا من فهم تأثير التحرير المالي على النمو الاقتصادي، وعليه كانت نتائج المفاضلة كما هو موضح في الجدول التالي:

)

)

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برمجية Stata 17.

من النتائج الموضحة في الجدول (07)، نلاحظ أن معلمات مؤشرات المعروض النقدي والانفتاح التجاري كانت معنوية عند 1% في الأجل الطويل، أما في الأجل القصير، فقد كان مؤشر الاستثمار الاجنبي المباشر والانفتاح التجاري معنويان عند 1%. يمكن تفسير النتائج على النحو التالي: معامل تصحيح الخطأ ذو إشارة سالبة (-1.53) وهو ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 1، مما يدل على وجود علاقة قصيرة الأجل بين متغيرات الدراسة نحو علاقة توازنية طويلة الأجل، حيث سيتم تصحيح الانحرافات في نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على المدى القصير خلال حوالي 6 أشهر ونصف للعودة إلى حالة التوازن على المدى الطويل .

تشير النتائج إلى وجود تأثير عكسي ومعنوي لمتغير مؤشر عرض النقد على معدل النمو الاقتصادي على المدى الطويل، حيث تؤدي زيادة عرض النقد بنسبة 1% إلى انخفاض حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى 0.10%. وهذا يؤكد ضعف القطاع المالي، وعدم فعالية السياسة النقدية المتبعة في الدول العربية. لذا، يجب على البنوك المركزية تحديد عرض النقود بما يتناسب مع متطلبات السوق المتزايدة، وجعله متنسقاً مع معدل النمو الاقتصادي .

يؤثر حجم الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل إيجابي وهام على معدل النمو الاقتصادي، إذ تؤدي زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 1% إلى زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.40% على المدى القصير، وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية

.يظهر مؤشر الانفتاح التجاري تأثيراً إيجابياً على النمو الاقتصادي على المدى الطويل، إذ تؤدي زيادة الانفتاح بنسبة 1% إلى زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 4.39%، بينما هي في المدى القصير فتوجد علاقة عكسية بينهما وهي معنوية، وهو ما يتفق مع النظرية الاقتصادية ومعظم الدراسات السابقة. ويرجع ذلك إلى زيادة صادرات المواد الخام في دول الدراسة، وخاصة في السنوات الأخيرة، وانخفاض الواردات، وهو ما يفسر تأثير تحرير التجارة الخارجية، حيث أن تسهيل عملية تدفق التجارة يؤدي إلى جذب الاستثمارات الأجنبية، مما يعزز بدوره معدل النمو الاقتصادي.

الخاتمة

الخاتمة:

الخاتمة:

حاولنا في هذه الدراسة تحليل تأثير التحرير المالي على النمو الاقتصادي لمجموعة مختارة من الدول العربية، حيث أن للتحرير المالي دورًا محوريًا في دعم النمو الاقتصادي في البلدان العربية، خاصة من خلال تعزيز كفاءة الأسواق وزيادة السيولة وتوجيه المدخرات نحو الاستثمار المنتج. وقد استخدمنا في هذه الدراسة منهجية PANEL ARDL لتحليل السلاسل الزمنية للفترة ما بين 2000 و 2023 في عدد من الدول العربية، وهي الجزائر مصر وليبيا والأردن المغرب تونس السعودية قطر وموريتانيا.

نتائج الدراسة

أهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال الدراسة:

- وجود أصر سلبي للمعروض النقدي على النمو الاقتصادي.
- وجود أثر إيجابي لكل من الاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي.
- اختلاف درجة الانفتاح التجاري بين الدول العربية، حيث حققت دول مثل قطر والمملكة العربية السعودية مستويات عالية من الانفتاح مقارنة بدول تعاني من عدم الاستقرار مثل ليبيا وتونس.
- مؤشرات ضعف القطاع المالي وعدم فعالية السياسة النقدية في بعض الدول، كما ظهر من خلال العلاقة العكسية بين عرض النقود ومعدلات النمو الاقتصادي.
- الاختلاف الكبير بين الدول العربية من حيث نسبة القروض الممنوحة للقطاع الخاص، وهو ما يرتبط بالاستقرار السياسي ودرجة تطور القطاع المالي.

اختبار الفرضيات:

الفرضية الرئيسية:

- تمت الموافقة على الفرضية الأولى حيث أثبتنا وجود علاقة طويلة الأجل ذات دلالة إحصائية بين التحرير المالي والنمو الاقتصادي.
- والثانية: تمت الموافقة عليها حيث أننا وجدنا تأثيرًا للتحرير المالي على النمو الاقتصادي وهو دال إحصائيًا.

• **الثالثة:** تمت الموافقة عليها، حيث تم التأكيد على أهمية وجود إصلاحات مؤسسية لتجنب الآثار السلبية.

• **الرابعة:** تمت الموافقة عليها من خلال نتائج اختبار Pesaran & Yamagata التي أظهرت عدم التجانس في تأثيرات التحرير المالي بين الدول.

التوصيات

- تنويع مصادر الدخل الوطني وتقليل الاعتماد على النفط من خلال تشجيع الصناعات غير النفطية وجذب الاستثمارات المنتجة.
- تعزيز الإصلاحات المالية والمصرفية عبر تطوير التشريعات وتحسين بيئة الأعمال وتشجيع المنافسة العادلة بين البنوك.
- تطوير البنية التحتية المالية والتشريعية لتعزيز الشفافية وتحسين الحوكمة داخل المؤسسات المالية.
- تطبيق سياسات نقدية واستثمارية مستقرة تساهم في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتحقيق استقرار اقتصادي طويل الأمد.
- تحسين نظام الرقابة والشفافية في الأسواق المالية لضمان حسن توزيع الموارد وتوجيهها نحو الاستثمارات المنتجة.
- تعزيز كفاءة النظام المصرفي من خلال تحسين إدارة المخاطر وزيادة رؤوس الأموال وتطوير أدوات التمويل الحديثة.
- دعم البحث العلمي والتحليل الاقتصادي باستخدام بيانات دقيقة وحديثة لبناء مؤشرات موحدة تسهل المقارنات بين الدول.
- توسيع نطاق الدراسات المستقبلية لتشمل بلدان منطقة MENA بهدف المقارنة وتحليل تأثيرات التحرير المالي على نطاق أوسع.
- الاهتمام بالتعليم المالي ورفع الوعي لدى المواطنين بأهمية الادخار والاستثمار ودورهما في تحقيق التنمية الاقتصادية.

آفاق الدراسة المستقبلية:

- توسيع نطاق الدراسة ليشمل مجموعة أكبر من الدول وخاصة من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA) لتحليل التفاوتات بينها.
- استخدام نماذج أكثر تعقيداً مثل النماذج الهيكلية أو النماذج ذات العوامل الكامنة لفهم العلاقة بين المتغيرات بشكل أعمق.
- إجراء دراسات ميدانية مكثفة لقياس تأثير التحرير المالي على الشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ربط التحرير المالي بالتنمية البشرية والاستدامة البيئية لتحديد مدى توافقه مع أهداف التنمية المستدامة.



قائمة المصادر والمراجع

أولا باللغة العربية :

1-الكتب

- شيخي محمد،"طرق الاقتصاد القياسي: محاضرات وتطبيقات"، الطبعة 1، دار الحامد للنشر، عمان، 2012.

2-الرسائل الجامعية

- أودينة ، زكريا ، 2015، النمو الاقتصادي في ظل تكنولوجيا المعلومات ،دراسة قياسية حالةالجزائر 1999-2009 رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة محمد بوطياف - المسيلة
- بوميمز فيصل، محاضرات تحليل السلاسل الزمنية السداسي الأول سنة أولى ماستر، كلية العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة جيجل، 2023-2024.
- التجاني بن سالم،دراسة قياسية لاثـر الصادرات على النمو الاقتصادي دراسة حالة خلال الفترة(1979-2014) ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر اكايمي ،الطور الثاني،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والعلوم التسيير،تخصص اقتصاد قياس، جامعة قاصدي رباح ،ورقلة ،الجزائر ،السنة الجامعية 2016-2017 .
- خديجة تافاست، القنوات الرئيسية لانتقال أثر التحرير المالي إلى النمو الاقتصادي، مجلة العلوم الإنسانية - جامعة محمد خيضر بسكر، ع48، 2017.
- رملي محمد، تحليل السلاسل الزمنية، مطبوعة موجهة لطلبة الماستر، كلية العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الطاهر مولاي، سعيدة، 2019-2020.
- زهير عماري، تحليل السلاسل الزمنية (السداسي الأول)، كلية العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة مسيلة، 2023/2024.
- سبكي وفاء، بوروشة كريم، اثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي:دراسة قياسية لعينة من الدولة MENA باستخدام معطيات ةالبانل خلال الفترة (1990-2015).
- عبد الصمد بن عبد الرحمان،التحرير المالي والنمو الاقتصادية في الجزائر:دراسة قياسية ، مذكرة الدكتوراة الطور الثالث(ل م د) علوم التسيير ،تخصص مالية ونقود ،كلية العلوم الاقتصادية ،التجارية،وعلوم التسيير جامعة جيلالي لياس،سيدي بلعباس،سنة 2020-2021.

- فاطمة الزهراء طلحاوي، أثر التحرير المالي على أداء القطاع البنكية و الجزائري دراسة قياسية (2000-2016) ،مذكرة دكتوراة ل،م،د في ألاققتصاد ،تخصص نقود مالية ، كلية العلوم الاقتصادية ،التجارية،وعلوم التسيير ،جامعة أحمد دايدة ،ادرار،الجزائر ،2018،.
- محمد جاسم محمد الخفاجي عبد الهادي عبد الله جاسم ، بحث تخرج حول التحرير المالي على النمو الاقتصادي في تركيا في فترة 1990-2015 ،كلية الإدارة و الإقتصاد ،قسم الاقتصاد ،جامعة الموصل، العراق ،2019.
- نادية معلالة، مليكة درويش أثر البرنامج التنموي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2014،دراسة تحليلية قياسية الفترة 1985-2013،مذكرة مجيستر ،كلية العلوم الاقتصادية ،التجارية،علوم التسيير ،تخصص تمويل التنمية، جامعة 08 ماي 1936،قائمة الجزائر، سنة 2014-2015 ص 23-25

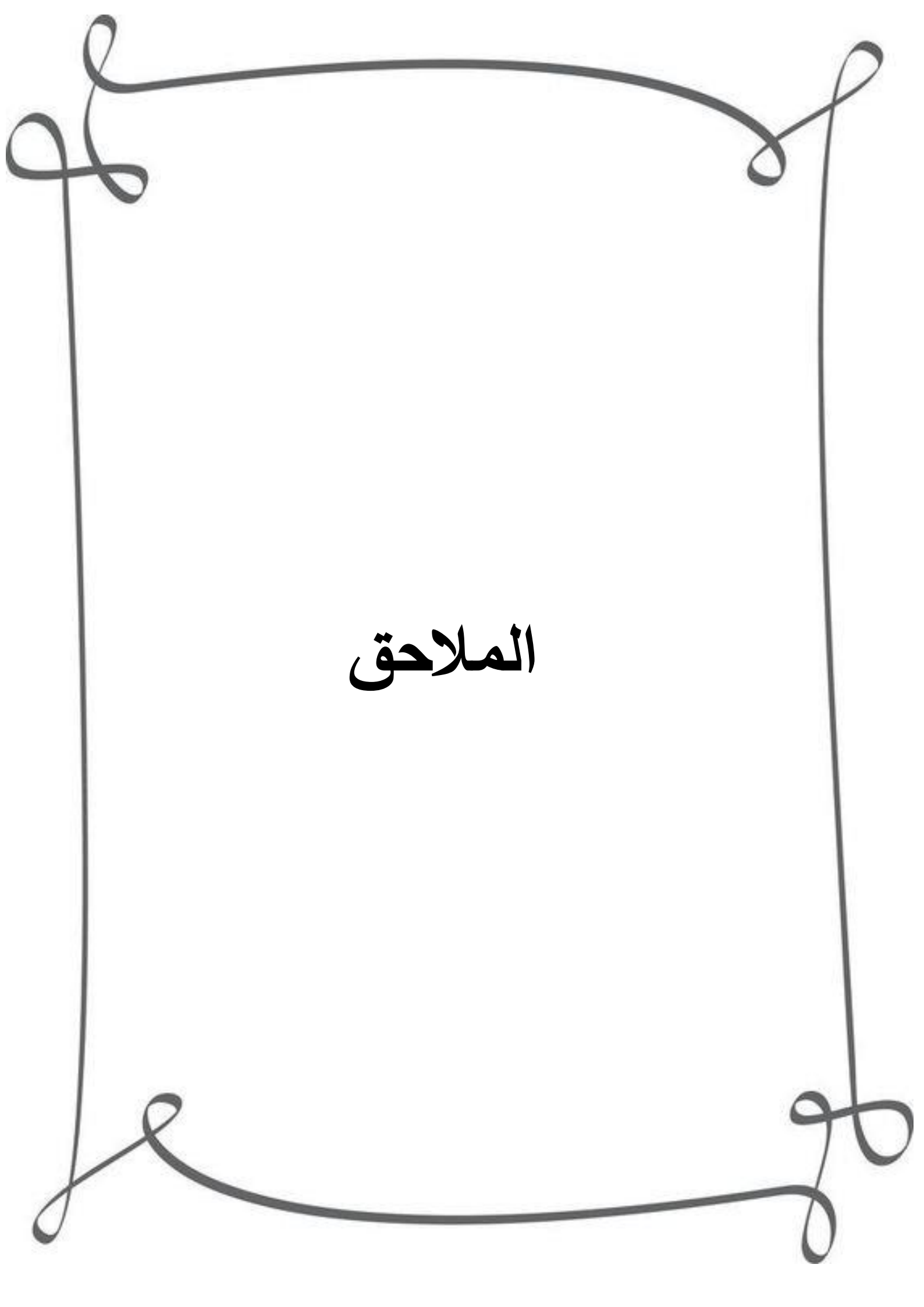
3-المجلات

- بن موسى حسان، منهجية التكامل المشترك بطريقة الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL-تطبيق لقياس وتقييم الاستدامة المالية في الجزائر للفترة 2000/2020- مجلة الاقتصاد والتنمية، مجلد 11، العدد 01، 2023.
- صغيري سيد أحمد وبولصنام محمد، تحليل العلاقة بين التطور المالي والنمو الإقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA) خلال الفترة 1990-2017 باستخدام نموذج الانحدار الذاتي بالتأخيرات الموزعة لمعطيات بانل (Panel ARDL)، **les cahiers du mecas**، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، المجلد 17، العدد 02، 2021/07/03.
- الغنام احمد بن عبد الله،"تحليل السلسلة الزمنية لمؤشر أسعار الأسهم في المملكة العربية السعودية باستخدام منهجية Box-Jenkins"، مجلة جامعة الملك سعود، العدد 2 ، السعودية 2003،.
- القدير خالد،"العلاقة بين كمية النقود والنواتج المحلي الاجمالي في قطر: دراسة تطبيقية باستخدام التكامل المشترك"، مجلة الدراسات الاقتصادية جامعة الدلك سعود، المجلد 4، العدد 8، المملكة العربية السعودية ،2006، ص 210.

ثانيا: باللغة الأجنبية

- Alan T. W, Chin-Chia L,(2024), Exchange rates, credit default swaps and market volatility of emerging markets: Panel CS-ARDL approach, Borsa Istanbul Review,24(1),p 178

- Bourbonnais Régis, "Econometric : cours et exercices corrigés", 9eme, Edition, Dunod, Paris, 2015, p 233.
- Dahlhaus R, « Graphical Interaction Models for Multivariate Time Series », Mutrical Vol (51) No(2), p 51.
- Dickey D.A, Fuller W.A, "Distribution of The Estimators For Autoregressive eries Unit Root", Journal of The American Statistical Association, Vol (74), No(366), Jun, 1979, p 433.
- Dickey D.A, Fuller W.A, "Likelihood Ratio Statistical For Autoregressive Time Series With a Unit Root", Econometrical. 1981, p 1057
- Enders, Walter, "Applied Econometric Time Series", 4th Edition, Hoboken, NJ Wiley, USA, 2015, p 221.
- Greene, W.H, « Econométrie Analysis », 7th Edition, International Edition, New York, 2012, p 907.
- Gujarati ,Damoddar, "**Basic Economics**", 5th Edition, McGraw Hill Education, New York. 2005,

A decorative rectangular frame with rounded corners and elegant, swirling flourishes at each corner, rendered in a dark gray color.

الملاحق

Average correlation coefficients & Pesaran (2004) CD test

Variables series tested: gdpc fbv fdi cps open
 Group variable: id
 Number of groups: 8
 Average # of observations: 27.43
 Panel is: unbalanced

Variable	CD-test	p-value	corr	abs(corr)
gdpc	6.77	0.000	0.261	0.271
fbv	14.39	0.000	0.555	0.670
fdi	4.72	0.000	0.182	0.261
cps	7.56	0.000	0.292	0.652
open	9.38	0.000	0.362	0.436

Notes: Under the null hypothesis of cross-section
 independence $CD \sim N(0,1)$

Testing for slope heterogeneity
 (Pesaran, Yamagata. 2008. Journal of Econometrics)
 H0: slope coefficients are homogenous

	Delta	p-value
	7.823	0.000
adj.	8.843	0.000

Variables partialled out: gdpc constant

Pesaran's CADF test for gdpc
 Cross-sectional average in first period extracted and extreme t-values truncated
 Deterministics chosen: constant

t-bar test, N,T = (8,24) Obs = 176
 Augmented by 1 lags (average)

t-bar	cv10	cv5	cv1	Z[t-bar]	P-value
-3.195	-2.210	-2.330	-2.570	-4.184	0.000

Pesaran's CADF test for cps
 Cross-sectional average in first period extracted and extreme t-values truncated
 Deterministics chosen: constant

t-bar test, N,T = (8,24) Obs = 176
 Augmented by 1 lags (average)

t-bar	cv10	cv5	cv1	Z[t-bar]	P-value
-2.173	-2.210	-2.330	-2.570	-1.203	0.114

Pesaran's CADF test for D.cps
Cross-sectional average in first period extracted and extreme t-values truncated
Deterministics chosen: constant

t-bar test, N,T = (8,23) Obs = 168
Augmented by 1 lags (average)

t-bar	cv10	cv5	cv1	Z[t-bar]	P-value
-3.112	-2.210	-2.330	-2.570	-3.942	0.000

Pesaran's CADF test for fbv
Cross-sectional average in first period extracted and extreme t-values truncated
Deterministics chosen: constant

t-bar test, N,T = (8,24) Obs = 176
Augmented by 1 lags (average)

t-bar	cv10	cv5	cv1	Z[t-bar]	P-value
-2.392	-2.210	-2.330	-2.570	-1.842	0.033

Pesaran's CADF test for D.fbv
Cross-sectional average in first period extracted and extreme t-values truncated
Deterministics chosen: constant

t-bar test, N,T = (8,23) Obs = 168
Augmented by 1 lags (average)

t-bar	cv10	cv5	cv1	Z[t-bar]	P-value
-3.608	-2.210	-2.330	-2.570	-5.390	0.000

Pesaran's CADF test for fdi
Cross-sectional average in first period extracted and extreme t-values truncated
Deterministics chosen: constant

t-bar test, N,T = (8,24) Obs = 176
Augmented by 1 lags (average)

t-bar	cv10	cv5	cv1	Z[t-bar]	P-value
-2.854	-2.210	-2.330	-2.570	-3.189	0.001

Pesaran's CADF test for D.fdi
Cross-sectional average in first period extracted and extreme t-values truncated
Deterministics chosen: constant

t-bar test, N,T = (8,23) Obs = 168
Augmented by 1 lags (average)

t-bar	cv10	cv5	cv1	Z[t-bar]	P-value
-4.248	-2.210	-2.330	-2.570	-7.254	0.000

Pesaran's CADF test for open
Cross-sectional average in first period extracted and extreme t-values truncated
Deterministics chosen: constant

t-bar test, N,T = (8,24) Obs = 176
Augmented by 1 lags (average)

t-bar	cv10	cv5	cv1	Z[t-bar]	P-value
-1.623	-2.210	-2.330	-2.570	0.398	0.655

Pesaran's CADF test for D.open
Cross-sectional average in first period extracted and extreme t-values truncated
Deterministics chosen: constant

t-bar test, N,T = (8,23) Obs = 168
Augmented by 1 lags (average)

t-bar	cv10	cv5	cv1	Z[t-bar]	P-value
-3.517	-2.210	-2.330	-2.570	-5.122	0.000